مراجعة الالتزامات في الاستراتيجية الامريكية حيال العراق

الاستاذ المساعد الدكتور عباس فاضل البياتي(*)
المدرس الدكتور عبد الحميد العيد الموساوي (**)

مقدمة

يمثل العراق قلب اهتمامات الإستراتيجية الأمريكية منذ العام ٢٠٠٢م، ففي حين كانت الحملة العسكرية جارية ضد القاعدة في أفغانستان من دون أن تصل إلى نهايتها، نرى أن إدارة الرئيس (بوش) كانت قد ركزت جلّ اهتماماتها في التسوية النهائية للمشكلة العراقية التي تركت معلقة منذ العام ١٩٩١م، ومهما كانت الحجج والدوافع الحقيقية للحرب التي اندلعت في مارس ٢٠٠٣م، فانّ تغيير النظام السياسي في العراق قد أضحى الهدف الأول للسياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية،وتحت تأثير أيديولوجية المحافظين الجدد، فان العراق قد قدم كمختبر لثورة ديمقراطية لغرض تحويل الشرق الأوسط، ومن وراء ذلك انعتاق العالم العربي والإسلامي من الطغيان والراديكالية، وهكذا فان الإدارة جعلت من العراق المسرح الرئيس للحرب الشاملة على الإرهاب، وبدأً من صيف العام ٢٠٠٣م،إذ أصبح هذا الرهان أكثر إدراكا ما دام البلد بدأ يدخل في دوامة العنف والفوضى وأصبح مسرحاً للأعمال الإرهابية لتنظيم القاعدة.

وبدت الحالة اثر الأربع سنوات من الاحتلال بعيدة عن التحسن رغم الجهود التي تبذلها الولايات المتحدة والتحالف المحيط بها، فأما لواشنطن كانت المشكلة مضاعفة، فالعراق من ناحية يستنزف موارد عسكرية هائلة أصبحت تكلفتها مثيرة للسخط إلى حد كبير بسبب النتائج الحالية، ومن ناحية أخرى امتداد الحرب يشوه صورة ومصداقية الولايات المتحدة، ففي حين لم يثر الدخول إلى الحرب في العراق احتجاجات مهمة في الداخل، فان مسألة الخروج قد أصبحت رهاناً كبيراً في السياسة الوطنية، فمعظم التيارات الفكرية تتعارض حول السياسة التي سيتمسك بها الديمقراطيون بعد فوزهم في الانتخابات الرئاسية في تشرين الثاني ٢٠٠٨م، وترى هذه التيارات بانّ المشكلة تفرض نفسها في بؤرة المناقشات بحيث أصبح من الضروري خلال السنوات القليلة القادمة على حد تعبير احد أعضاء الكونغرس ان يشكل ويصب اتجاه جديد، وسياسة جديدة، وإستراتيجية جديدة للعراق، ولذلك برزت الحاجة إلى مراجعة الإستراتيجية الأمريكية الجديدة والكشف عن الالتزامات التي انطوت عليها هذه الإستراتيجية سواء الالتزامات التي تم التخلي عنها، واستبدالها بالتزامات جديدة عوضاً عنها أو إضافة عناصر جديدة إليها تجعل من الممكن العمل بهذه الإستراتيجية، وبناءً على ذلك قسم البحث في سياق عدد من الالتزامات، وهي كالآتي :

المطلب الأول: مبررات المراجعة.
المطلب الثاني: الترويج للديمقراطية في العراق.
المطلب الثالث: الحفاظ على الدولة المركزية الموحدة.
المطلب الرابع: احتواء اللاعبين الإقليميين.
المطلب الخامس: انجاز الشرعية الدولية والداخلية.
الخاتمة.

(*) استاذ في كلية القانون-جامعة تكريت.
(**) مدرس في كلية العلوم السياسية-جامعة بغداد.

المطلب الأول: مبررات المراجعة

سجّل المعارضون للحرب أو تحديداً لإستراتيجية إدارة الرئيس (بوش) في العراق منذ

مدة إخفاقاتها وتأثيراتها السلبية في الولايات المتحدة الأمريكية، فيما بدأ الرأي العام تدريجياً يبتعد عن التوجهات المتفائلة للإدارة الأمريكية، إذ أن هنالك أغلبية من الأمريكيين بدأوا يظهرون تشاؤماً حول المخرج للسياسة الرئاسية في العراق، ففي العام ٢٠٠٦م، لم يكن هناك سوى (٩%) من الأمريكيين يرون بان الحالة العسكرية في العراق تتحسن، في حين هنالك (٨٥%) يرون بأنها تتدهور[١]، وفي شهر كانون الأول من العام نفسه أظهرت استطلاعات النيوزويك بأن (٦٨%) من الأمريكيين يعتقدون بان الولايات المتحدة الأمريكية لا تتقدم على الرغم من جهودها من أجل إرساء الديمقراطية، ومن جانب آخر لا يبدو أنه يرى صورة نهائية لمّا ستؤول إليه حملة (تحقيق الاستقرار)، فهنالك العديد من الاستطلاعات بينت في شهر كانون الثاني ٢٠٠٦م، بان هنالك أغلبية من الأمريكيين يرون بان الحرب ستنتهي بمأزق دون أن تتمكن الولايات المتحدة، ولا المقاومة من تحقيق الانتصار، وان التحقيق الذي أجرته (ABC) واشنطن بوست يخمن الهزيمة الأمريكية المحتملة بنسبة (٤٦%) من المستطلعين، وقد أكد السناتور (كارل ليفن) من ميشيغان بان:"إدارتنا يجب عليها الآن أن تواجه حقيقة ما أهملته، فالرئيس كان قد أشار في شهر أيلول من العام ٢٠٠٦م، بأننا بالتأكيد نربح في العراق، وهو ما لا يقابل مطلقا الحقيقة"[٢]، وكذلك أشار نائب الرئيس في الوقت ذاته بأننا يجب أن نمضي قدماً بكل الزخم بسياستنا في العراق[٣].

وتلك أيضاً ليست هي الحقيقة، فسياساتنا لا تعمل في العراق، ولذا يجب علينا أن نغيّر الفصل. هذا التشاؤم يفسر أن سير الحرب التي يقودها الرئيس (بوش) هي منتقدة من قبل (٧٥%) تقريباً من الشعب مقابل (٢١%) من المتفائلين بحسب استطلاع (CBS News) ، والذي أجرته في شهر كانون الأول ٢٠٠٦م، بالمقابل يؤكد المحافظين الجدد (الأنصار الأوائل للتحوّل الديمقراطي في الشرق الأوسط) بان الهدف المنشود في أن تنتهي الحرب في اجل معقول وبنجاح –بمعنى أدق عراق مستقر، وديمقراطية نسبية، ويسهم في تقدم مصالح الأمريكيين في الشرق الأوسط- لا يزال صالحاً، فيما يبقى العراق رهاناً حيوياً، وان النتائج السيئة التي حصلوا عليها إلى الوقت الحاضر تعود إلى الأخطاء الإستراتيجية للبنتاغون[٤]، والاحتقان البيروقراطي في وزارة الخارجية، إن لم يكن في التراجع الرئاسي، ويواصل ممثلو التيار الاعتقاد في تحقيق نصر ممكن، وهم ينطلقون من المبدأ القائل: بإمكانية النصر عندما توظف كل الوسائل الضرورية على أساس الموارد الأمريكية المتاحة، والنجاحات السابقة في النزاعات الأثنية في البوسنة وكوسوفو، وان ليس هنالك سبب يدعو الولايات المتحدة إلى اختيار الهزيمة، وبوجه عام سيشاطر الجمهوريون التقليديون هذا الاعتقاد حتى ان كان البعض منهم يعبرون عن مخاوفهم فيما يتعلق بعدم نجاعة الإستراتيجية الرئاسية، ففي حين يدافع السيناتور (ماكين) المرشح للرئاسة العام ٢٠٠٨م، بصلابة عن استمرار الالتزام الأمريكي، فانّ البعض من زملائه يتقاسمون المواقف الأكثر حذراً لمجموعة العمل حول العراق التي سجلت في تقريرها بأنه يجب على الولايات المتحدة أن لا تتدخل إلى مالا نهاية، ولا أن تحافظ على حجم عسكري كبير في العراق، بحيث لا يبقى من القوات الأمريكية سوى الملاك الذي يضمن التدريب، ويقدم الاستشارة للعراقيين، والوحدات الضرورية لمهمات الحماية.

---

[١] **Iraq: Numbers Get Worse , The Harris Polls#85, Harris Interactive, December 4, 2006.**

[٢] **Senators Debate changes in us strategy Toward Iraq, Novembers 13, 2006. http://www.pbs.org/news hour/bb/ middle-east/ july-dec 06/iraq -11-13-html.**

[٣] **Ibid.**

[٤] **Voir par example l article publiee des 2003, par les editorialists emblematiques du courant: Willliam Cristol, Robert Kagan, Exit strategy or Victory strategy?, The Weekley Standart,Vol 9,No 10, November 17, 2003.**

وإذا كانت السياسة الرئاسية مثيرة للسخط منذ العام ٢٠٠٥م، فانّ الانتخابات التشريعية التي جرت في شهر تشرين الثاني من العام ٢٠٠٦م، قد بينت بوضوح أن الاستمرار في الخط الاستراتيجي الذي انتهجته الإدارة قد أصبح عائقا للجمهوريين، وهذا لم يكن في الحقيقة مفاجأة بصورة كلية للبيت الأبيض، فمنذ ربيع العام ٢٠٠٦م، كان المدير الجديد لمكتب الرئاسة (جورج بولتون) قد أجهد نفسه في التعريف بخطورة المشكلة، ودفع الرئيس لان يظهر انفتاحاً أكثر قبالة الانتقادات لكي يكون أكثر قدرة على احتوائها وتحييدها[٥].

ومن بين الانتقادات العديدة التي واجهتها الإدارة الأمريكية، هي ما تم تسجيلها منذ الأيام الأولى لما بعد الاحتلال الأمريكي للعراق، ففي أثناء الحرب لم يكن واضحا ما الذي عزمت عليه الولايات المتحدة الأمريكية بعد أن خلع نظام الرئيس السابق(صدام حسين)، وبدت بعد الاحتلال بكونها ليست واقعية حول التزامها ببناء الدولة العراقية أو بالأشكال المبتكرة للتدخل،وكان يمكن أن تكون الأمور سيئة بما فيه الكفاية إذا كان الإدراك بان الولايات المتحدة كان لديها خطة واضحة لما بعد إسقاط النظام، وبعد ذلك رأت صعوبة في ترجمتها إلى حقيقة، وكان الأسوأ كثيرا لو لم تكن هنالك خطة، وعلى ما يبدو كانت هنالك لا مبالاة في الحاجة إلى خطة، وربما التحدي الوشيك الأكثر أهمية لخطة جديدة كان بأن تتضمن عناصر رئيسة (دستور تعددي فعال، وانتخابات موثوق بها، والحفاظ على وحدة العراق الأساسية)، ولكن التساؤل المباشر، بأنه ولا مرشح كان قد ناقش على اثر الحملة الأمريكية على العراق، ما هي الخطة الانتقالية التي يمكن أن تنجز هذه الأهداف المعقّدة، وفي الوقت ذاته الذي توفر فيه للولايات المتحدة إستراتيجية خروج فعالة، وهذا ما عزز من التصورات الدولية بان الولايات المتحدة التزمت بانفرادية مريبة في المجال العسكري، ولكنها كانت عاجزة عن تقدير مدى التعقيد في بناء ناجح للعراق[٦]، فالنهب الواسع الانتشار في الأيام الأولى للاحتلال، وعدم القدرة المستمرة للإدارة الأمريكية على توفير الأمن الأساسي يتعارض مع أي تصور بأنها كانت فاعلة حتى على الأساسيات[٧].

وتعزز النظرة إلى الانتخابات، وكتابة الدستور، والإدراك بانّ خطة الإدارة لمّا بعد الحرب كانت تسير باضطراب واضح بدلاً من أن تكون فعالة، وقد أراد (جي غارنر) المدير المدني السابق الذي اقرّ بالتخطيط السيئ للإدارة تفويض سريع للسلطة المدنية إلى العراقيين المنفيين في الخارج، وتكون مصحوبة بانتخابات فورية[٨]، وقد ابلغ طلب وزير الدفاع السابق (دونالد رامسفيلد) بطرد Tom Warrick المسئول في وزارة الخارجية عن دراسة شاملة لوزارة الخارجية للتخطيط لما بعد الحرب في العراق، وهذه الدراسة التي توقعت النهب الشامل من بين أشياء أخرى[٩]، وتلك دلالة على اللامبالاة للكفاية الفعلية لما بعد الاحتلال، وبعد استبدال (جي غارنر) بـ(بول بريمر) عكس الأخير الفصل، وأعلن عن عملية أكثر تعمدا لتحويل السلطة عبر انتخابات ودستور يكتب مبكراً[١٠]، ولكن الإدارة ألغت أيضا هذه الخطة في تشرين الأول من العام ٢٠٠٣م، وأعلنت عوضاً عنها بان السلطة سوف تنتقل إلى حكومة يتم اختيارها بعملية سياسية مستندة إلى جماعة محددة بشكل مبهم، إذ الاعتقاد السائد آنذاك بان الزعماء المحلين سيعرفون ويكتسبون الشرعية

---

(٥) **Weston Kosova, The point of no return, Newsweek, December 18,2006.**

(٦) **Fareed Zakaria, Our Last Real Chance, Newsweek, April,19,2004,p:44.**

(٧) **Babak Dehganpiseh etat,are your martyrs, New sweek, April,19,2004,p:36.**

(٨) **Tamara Lipper etat, about- face in iraq, Newsweek, Nov-24,2003,p:30.**

(٩) **Lawrence F-kaplan, The state Department s Anti- Democracy plan for Iraq, New Republic, Nov-2003.**

(١٠) **Faleh A – Jabar, post conflict Iraq: A race For Stability, Reconstruction, And Legitemacy,u-s Institute of peace, spec-Rep-No 120(2004),pp:3-5.**

بصورة آنية[١١]، وخلال شهر كان واضحاً بان الخطة كانت فاشلة أيضا، وان الإدارة كافحت من اجل المجيء بخطة أخرى، وفضلا عن عدم وجود خطة واضحة فقد كان هنالك فشلاً في تحديد إستراتيجية خروج متماسكة وعملية ، إذ تتطلب التدخلات الدولية الناجحة في تحديد إستراتيجية خروج متماسكة بحيث تسمح بمغادرة الدولة المحتلة قبل ان يغمر الاستياء المحلي الشرعية الدولية للتدخل، فقد ذهبت إدارة الرئيس (بوش) إلى الاعتراف بحلول نهاية شهر تشرين الأول ٢٠٠٣م، بأنه لم يكن لديها إستراتيجية خروج حقيقية، ومطلوب تطوير واحدة بكل سرعة[١٢]، وقد استجاب الرئيس (بوش) للضغط بمغادرة العراق عندما قام بتعديل جدول المواعيد لحكومة الائتلاف المؤقتة في أواخر شهر تشرين الأول من العام ٢٠٠٣م[١٣].

إن الخطوط العامة لإستراتيجية الخروج من العراق كانت صعبة لانّ توضع في المقام الأول،وذلك لأنه كان من الصعوبة توقع اتجاهات التطورات المحلية،ففي حين كان من السهل نسبيا تحديد السيناريوهات المختلفة للانسحاب الأمريكي ، فان اغلب هذه السيناريوهات المرئية غير مرضية تماما، وتمثل فشل لسياسة التدخل بحيث إن الانسحاب مع عدم نضج شروط سياسية معينه (وجود حكومة عراقية قوية ومستقرة)، من المحتمل أن تعقبه الفوضى أو إقامة نظام إسلامي محارب معاد للولايات المتحدة الأمريكية يكون تحت نفوذ إيران أو تنظيم القاعدة ،ولهذا لم يكن واضحا ماهي السيناريوهات الأخرى التي يمكن ان تنتج كلاً من الديمقراطية الليبرالية، والخروج الأمريكي المبكر؟

إن تشكيل مجموعة عمل من الحزبين في شهر آذار ٢٠٠٦م،- وهي مجموعة عمل حول العراق- كان قد سجل الخطوط الأولى نحو الاعتراف بضرورة إعادة النظر في الإستراتيجية[١٤]،ومع ذلك فانّ الرئاسة قد عملت على وضع اليد حول آلية فحص الإستراتيجية لهذا البلد عن طريق تكليفها لمجلس الأمن القومي في إجراء مراجعة داخلية للسياسة إزاء العراق بالموازاة مع الأعمال التي تجرى في وزارة الخارجية والدفاع ،فضلا عن ذلك كانت الرئاسة قد زادت من مشاوراتها في شهر كانون الأول ٢٠٠٦م، فقد جمع الرئيس مسئولي وزارة الخارجية من اجل دراسة الخيارات السياسية، ومناقشة الإستراتيجية العسكرية لوزارة الدفاع، واستقبل جنرالات سابقين، وزاد من لقاءاته مع قادة الدول الأجنبية، وأعضاء الكونغرس[١٥]، وذلك في الحقيقة لا يعني أن البحث عن إستراتيجية جديدة للإدارة هي مراجعة للأهداف والتوجهات الرئيسة، إذ أنها يجب فقط أن تتعلق بتعديلات تعترف بان الأمور لا تسير كما كان مخطط لها،و في بعض الأهداف تمت الإشارة إلى تحقيق نسب انجاز متقدمة فيها، فتقرير مجلس الأمن القومي يسجل بان الولايات المتحدة كانت قد حققت الكثير من أهدافها الأولية ما دام العراق يمتلك حكومة منتخبة

---

[١١] حددت الإدارة الأمريكية الجماعة بالناس الذين يبرزون في العراق بسبب تحملهم للعقاب الذي فرضه النظام السياسي على جماعاتهم، وحالهم حال مجاميع المنفى التي خاضت معركة طويلة والتي يجب ان تكون جزءا من مستقبل العراق. وفي المرحلة الانتقالية ليس هنالك سبب للاعتقاد بان العراقيين لا يستطيعون المساعدة أن يحددوا الناس الذين سيكونون جزءاً من الإدارة العراقية المؤقتة. ينظر للقاء الصحفي لمستشارة الأمن القومي (كوندوليزا رايس)،

Dr. Condoleezza Rice,press Briefing CApril 4, 2003, http://usinfo- states- gov/ povterror/texts/03040412.html.

[١٢] Faleh A Jabbar, op-cit, pp:10-II

[١٣] Ibid. pp:3-5.

[١٤] La mission initiale du groupe etait toutefois limitee a l examen de la strategie militaire de stabilisation.Michael R. Gordon, <<Get Out of iraq Now? Not So Fast, Experts Say>>, The New York Times, November 15, 2006.

[١٥] << Bush piles up strategy session on Iraq>>Associated press, Decembr 11, 2006.

بشكل حر، وتمت إقامة مؤسسات ديمقراطية في العراق[١٦]، في حين يقر المنشور نفسه أنه لا تزال هنالك مشكلات سياسية وأمنية، فمن ناحية هنالك ضعف في تأدية الحكومة العراقية لمسئولياتها، فيما لم تتطور بعد رؤية لعراق موحد قادر على تقديم آلية للمصالحة الوطنية، ومن ناحية أخرى، فانّ العنف الطائفي ما بين مكونات المجتمع قد أضيف إلى جانب الإرهاب والمقاومة، فضلاً عن ما يعرضه التقرير ان هنالك إخفاقات تقريباً للولايات المتحدة في مواجهة كل المعايير للشرعية الدولية والداخلية، وكذلك يسجل عدم إدراك الولايات المتحدة لأهمية اللاعبين الإقليميين بوصفها إحدى الأخطاء الإستراتيجية التي تستلزم تصحيحها.

وتعبّر مجموعة العمل عن العراق عن تشاؤم كبير حول الأوضاع فيه، إذ يصفها التقرير بأنها "خطرة، وفي طريقها إلى التدهور" ، ويقر أن" النجاح في العراق ليس مضموناً"[١٧]، هذه الحصيلة أجبرت الرئيس (بوش) إلى أن يسلم "بأن آماله قد أحبطت بسبب التقدم البطيء للنجاحات في العراق"[١٨]، صحيح أن الإدارة الأمريكية لا تزال تصر بان هنالك مسافة بعيدة جداً عن التشاؤم الذي أعلنته مجموعة العمل، إلاّ أن لبعض المراقبين، فانّ الفضل الرئيس لتقرير هذه المجموعة كان الاعتراف بشكل رسمي بان الأوضاع في العراق هي أوضاع مثيرة للاهتمام، وهكذا لا يمكن بعد تجاهل الانتقادات أو القول: بأنها آتية من سوء نيّات المعارضة[١٩]، ومنذ ذلك الوقت انتقلت النقاشات نحو فحص الالتزامات الأمريكية من ناحية الاستمرار بما تم الادعاء به أو التحرر من هذه الالتزامات والعمل بالتزامات جديدة، ولعل بحثنا هذا سيعرج على تلك المراجعات التي طرأت على الإستراتيجية الأمريكية في العراق.

المطلب الثاني: الترويج للديمقراطية في العراق:

عندما خططت الولايات المتحدة الأمريكية حربها على الإرهاب بلورت إستراتيجية اعتمدت وبشكل رئيس على القوة العسكرية عن طريق الحروب الاستباقية منذ الإعلان عن إستراتيجية الأمن القومي في العام ٢٠٠٢م، وتعرضت الإدارة الأمريكية إلى الكثير من الانتقادات على الرغم من أن تلك الإستراتيجية قد حققت جزءاً من أهدافها، إلاّ أنّها أدت إلى بزوغ موجة عالمية من الكراهية للولايات المتحدة الأمريكية، إذ أصبح الاحتلال بدوره محرضاً للازمة، ومحفزاً لتصاعد العنف الذي لا نرى له نهاية إلى حد الآن[٢٠].

وفي هذه الأثناء كانت الإدارة الأمريكية واعية لضرورة عرض مشروع سياسي لتنظيم منطقة الشرق الأوسط من اجل إعطاء المصداقية لخطواتها في محاربة الإرهاب في مناطق عدة من العالم، وبالفعل وبعد سنة واحدة من اجتياح العراق والإطاحة بالنظام القائم حدد المحافظون الجدد لأنفسهم هدف إعادة تشكيل المنطقة وهكذا عدلت الولايات المتحدة الأمريكية من خطابها السياسي الموجه إلى دول المنطقة عن طريق التركيز في مفاهيم نشر الحرية، والديمقراطية، والتخفيف من وتيرة ومصطلحات الحرب على الإرهاب.

إن التأكيد على الاستثناء الديمقراطي في أهداف السياسة الأمريكية لمنطقة الشرق الأوسط، وبالتحديد بعد أحداث الحادي عشر من أيلول جاء تحت افتراض أساسي لإدارة (بوش)

---

[١٦] **Highlights of the Iraq strategy review, National Security Council , January 2007. Site de la maison blanche, page: http://www.whitehouse.gov/infocus/iraq/**

[١٧] **James A. Baker, Lee H. Hamilton(Co-chairs), The Iraq Study Group Report, p.9.**

[١٨] **Declaration du 8 Decembre 2006 cite in Sheryl Gay Stolberg, Kate Zernike,<<Bush Backs Away From 2 Key Ideas of Panel on Iraq>>,The new York Times, December 8,2006.**

[١٩] **Weston Kosova,<< The Point of No Return>>.op cit.**

[٢٠] **Dorothee SCHMID,Europeens et Americains face aux crises du moyent orient, entre impuissance et Reaction ifri ,Paris,2006,p:4.**

بأن عقود من المساندة الأمريكية لزعماء غير ديمقراطيين في الشرق الأوسط قادت ليس إلى اللاستقرار فقط، ولكنها بالأحرى أسهمت في الإرهاب[٢١]، وأن الهجمات تؤشر كنهاية لمدة عقد لم تهدد فيه أمريكا، ولهذا يمكنها أن تدفع بأنها لم تكن مهتمة بالممارسات الداخلية للأمم الأخرى، ومثلما عدّت (الدمقرطة) منذ ثمانينيات القرن الماضي كسلاح عن طريقه يقلل تأثير الإتحاد السوفيتي[٢٢]، ولذا تم النظر أيضا إلى (الدمقرطة) بأنها لم تكن الطريقة الوحيدة لضمان النصر الأمريكي في الحرب الباردة، ولكنها كانت جزءاً مهماً في إطار إستراتيجية أوسع، وعليه أشارت مستشارة الأمن القومي السابقة (كوندوليزا رايس) بعد أسبوع من الهجمات بأن "قيمنا تهمنا في الخارج نحن لن نتوقف عن التحدث حول الأشياء التي تهمنا، وحقوق الإنسان،و الحريات الدينية، وهكذا هلم جرا، نحن سنواصل فرض تلك الأشياء[٢٣]، وكذلك مسئولين آخرين في الإدارة، كانوا قد عدّوا أهمية حقوق الإنسان والديمقراطية في الدبلوماسية الأمريكية على وجه العموم، وإلى الشرق الأوسط على وجه الخصوص. وقد أنهى الرئيس(بوش) النقاش عندما وضع (الديمقراطية، وحقوق الإنسان) ضمن سياق الحرب على الإرهاب في خطاب حالة الاتحاد في كانون الثاني ٢٠٠٢م، في حين كان اهتمام وسائل الإعلام بصياغته "لمحور الشر"، فانّ ما كان الأكثر أهمية في خطابه هو موضوع (الدمقرطة) للمنطقة.

إن أي تساؤل بان الالتزام بـ(دمقرطة) الشرق الأوسط كان قد تضاءل، وترك معلقاً بخطاب التنصيب لـ(بوش) في كانون الثاني ٢٠٠٥م[٢٤]، وقد زودت خطاباته اللاحقة تحديدًا أكثر لنظرته حول هذا الالتزام، فبملاحظة المشكلات التي واجهت البلدان من قبل في(سلوفاكيا، وجورجيا) إلى (العراق، وأفغانستان) ذكر الرئيس بوش بأنه "لا أمة من التاريخ جعلت الانتقال من الاستبداد إلى مجتمع متحرر بدون نكسات وانطلاقات فاشلة، أن الذي يفصل تلك الأمم التي تنجح عن تلك التي تتعثر هو تقدمها في إقامة مؤسسات حرة، وإذا أردنا مساعدة الديمقراطيات الشابة لكي تنجح، فانّه يجب علينا أن نساعدهم في بناء مؤسسات حرة لملء الفراغ الناجم عن التغيير"[٢٥].

وفي شهادة لوزيرة الخارجية السابقة (كوندوليزا رايس) إلى لجنة العلاقات الخارجية في تشرين الأول ٢٠٠٥م، أثيرت أسئلة حول مدى واتجاه السياسة الأمريكية في العراق، ويرى (زبغنيو بريجنسكي)- مستشار الأمن القومي في عهد الرئيس كارتر ومستشار الأمن في مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية- بان ما قالته وزيرة الخارجية فيه إعادة تحديد تدرجية للأهداف بحيث أصبحت أكثر واقعية، ولم تحدد في سياق من الشعارات كما في الماضي، وإحدى هذه الأهداف التي أكدتها كانت "وجود مؤسسات وطنية ستعمل جيداً، ومن ثم وصفت ما هي هذه المؤسسات الوطنية التي يجب أن تكون قادرة للعمل بدون أن تستعمل حتى ولو مرة شعار الديمقراطية؟، ولكنها تحدثت أكثر حول الأداء، وحول قدرتها للعمل، وهذه خطوة للأمام"[٢٦].

---

(٢١) **Way was MEPI Established? Midlle East promoting, Democracy, council on foreign Relations oct 10, 2003.**

(٢٢) **Lorne craner, will u-s Democratisation policy work? Democracy in the midlle east , Middle East Quarterly, June 12, 2006.**
http://www.meforum.org/article/942.

(٢٣) **Condoleezza Rice, National Security Advisor, news briefing Washington DC, Sept 19,2001.**

(٢٤) **" President Sworn in to second Term " ,White Housse news release , Jan 20, 2005.**

(٢٥) **President George W Bush, speech to the international Republican Institute, Washington,DC, May 18, 2005.**

(٢٦) **The future of u-s policy in Iraq, October 19, 2005.**
http://www.pbs.org/newshour/bb/middle-east/july-dec 10/iraq-10-19.

وأصبح التزام إدارة الرئيس (بوش) للترويج للديمقراطية بمرور الوقت محلاً للتشكيك، والانتقاد، والجدل المحتدم، اذ أدرج نقاد السياسة الأمريكية العديد من الواقع للدمقرطة، فقد سجلوا بدءاً اعتراضهم على التدخل، والطابع العسكري لسياسة الدمقرطة، والدوافع التآمرية وراءها، إذ يقول بعض المعارضين الأمريكيين للدمقرطة: بان الضغط الأمريكي يؤثر فعلياً بالعكس، وان (الدمقرطة) المفروضة من الخارج لا تستطيع أن تعمل[٢٧]، ويبيّن ذلك السناتور (كارل ليفين) بأنني لا اعتقد أنه يجب أن تكون هنالك ديمقراطية دائمية على الطراز الأمريكي، وإنّما يجب أن تكون هنالك ديمقراطية على الطراز العراقي الذي يلائم احتياجاتهم الخاصة في ذلك الوقت وفي هذا الوقت. فنحن لا نستطيع فرض حل أمريكي عليهم[٢٨]. وهذا يتقاطع مع القناعات التي يتبناها المحافظون الجدد بإمكانية نجاح الديمقراطية عن طريق العمل العسكري، ففي غرينادا، وبنما، وصربيا، وأفغانستان، والعراق، فإن فعل التدخل العسكري للولايات المتحدة هو الذي قام بهذا الدور[٢٩].

هذه الأمثلة وتجارب ما بعد الحرب العالمية الثانية لألمانيا واليابان يذكرها أنصار الطابع العسكري لسياسة الدمقرطة ليبينوا بأنه صحيح أنها ليس بالطريقة المفضلة أو السائدة، ولكنها تبرهن بان الديمقراطية يمكن أن تحدث عن طريق استعمال القوة، وأما لتدخل العام ٢٠٠٣م في العراق، وان كان ذلك خطوة أولى في إعادة التشكيل الديمقراطي في الشرق الأوسط، كما يدعي الرئيس (بوش)، وحتى إذا بدأ بالعراق وانتهى بالعراق، فهو علامة إيجابية، إذ أنّ ديكتاتور واحد أقل يكون دائماً خطوة في الاتجاه الصحيح، وغياب التدخل في العراق كان سيرسل إشارة فظيعة إلى بقية ديكتاتوري العالم، وهذا يمكن أن يقوض الإشعاع الإيجابي لعراق ما بعد (صدام) ناجح، وديمقراطي، وسلمي على العالم العربي، ولكي يكون التغيير في الشرق الأوسط عميقاً وأكثر متانة، فانه سيكون من الضروري أيضاً تسليط الضغط على العربية السعودية، والأردن، ومصر لتصبح دول ديمقراطية، تأخذ بحكم القانون وتحرر اقتصادياتها.

وحتى عندما تعدل الحكومة الأمريكية سياساتها، فانّ العديد من معلقي ومثقفي السياسة الخارجية كانوا قد حسبوا في المرتبة الثانية حكمة الترويج للديمقراطية، وقد جادل "Leont. Hadal" الباحث في كاتو في أعقاب الخلاف حول الصوّر المتحركة (التي تسيء للرسول الكريم صلى الله عليه وسلم) في الدانمرك، بان الديمقراطية الليبرالية ليست سلعة للتصدير[٣٠].

أما المانع الآخر للديمقراطية، والذي يشكل استقطاب حاد في تيارين رئيسين داخل دوائر صانعي القرار، والنخب السياسية الأمريكية، فيتمحور حول الحضور الأمريكي الطويل الأمد، والقصير الأجل، وعلاقته بتعزيز الالتزام الديمقراطي في العراق، فأنصار التيار الأول/ يحاولون ان التمسك بالانتخابات بسرعة أكثر مما ينبغي يمكن لها أن تثلم الديمقراطية، وتشجع قوى ضيقة الأفق، وتروج لعدم الاستقرار، ويقيسون ذلك عن طريق نتائج الانتخابات في العراق، ومصر، ولبنان، والضفة الغربية وغزة، ويعدّوها بمثابة نكسة لجدول أعمال الإدارة الأمريكية للترويج للديمقراطية، ومن سخرية القدر يحاول العديد من المدافعين عن هذا الرأي بان واشنطن لم تدفع الانتخابات سريعاً في العراق بما فيه الكفاية[٣١]، ولذا يطالب أنصار هذا التيار بالحضور الأمريكي

---

(٢٧) **Mubarak: Democracy in the arab World c ant be imposed from outside, USA Today, Mar 23,2005.**

(٢٨) **Senators Debate changes in u-s strategy Toward Iraq, op-cit.**

(٢٩) **country report 2005:panama, Freedom in the world, Washington ,DC: Freedom House, 2005.**

(٣٠) **Lorne Craner, op-cit.**

(٣١) **Ibid.**

الطويل الأمد من اجل إنتاج الديمقراطية في الشرق الأوسط، وعلى حد تعبير وزيرة الخارجية (كوندوليزا رايس)، فانّ "الديمقراطية هي عملية تطوّر، ولا تتبع خطوطاً مستقيمة، وعرضة للبدايات والنوبات، وهي عرضة للنكوص من وقت لأخر"[٣٢]، وعليه تنظر الإدارة الأمريكية إلى أن دعم الديمقراطية استثمار طويل الأجل، ويحتاج منتقدو هذه السياسة النظر فقط إلى تشيلي، والسلفادور، وكوريا الجنوبية، وتايوان، وجورجيا، وأوكرانيا، هذه البلدان استثمرت الإدارات الديمقراطية فيها من سبع إلى عشر سنوات قبل أن تنهار الأنظمة التسلطية فيها، وفي كل هذه البلدان، كان الخبراء الإقليميون قد نصحوا لأسباب ثقافية مختلفة بان الديمقراطية لا تستطيع أن تتجذر، والواقعيون نصحوا بان الديمقراطية يجب أن لا تتجذر[٣٣]، وصحيح أن صانعي القرار الأمريكي غير مسرورين ببروز مجموعات، مثل: حماس، وحزب الله، إلا أن رغبة الرئيس (بوش) للاعتراف بنتائج الانتخابات تفند مزاعم المتشككين بالالتزام الأمريكي للإصلاح الديمقراطي، إذ سيواجه النقاد الإقليميون بعد الاعتراف بالنتائج صعوبة في الحفاظ على الفكرة التي مؤداها: بان الترويج للديمقراطية يعني تركيب أنظمة دمى، ولكن القبول بنتائج الانتخاب الديمقراطي لا تشير إلى الموافقة الأمريكية على النظام الناشئ، لانّ الفوز بالانتخابات لا يخلق وحده الديمقراطيين، إذ حتى علاقات الولايات المتحدة مع الديمقراطيات القائمة لمدة طويلة تنحسر أو تتمدد بالاعتماد على من يتم انتخابه[٣٤].

أما التيار الثاني فلا يعترض أيضاً على الهدف الذي أعلنه الرئيس (بوش) في الإستراتيجية التي عرضت في العام ٢٠٠٥م، حيث النصر في العراق هو حيوي لمصالح الأمريكيين، وتحديداً من اجل مستقبل الشرق الأوسط الكبير، والحرب على الإرهاب، ومن ثمّ ليس هناك أي بديل لبناء عراق موحّد مستقر وسلمي، والذي سيصبح شريكاً للولايات المتحدة الأمريكية. وقد مثل هذا التيار أغلبية من المسئولين الديمقراطيين، والعديد من الخبراء الذين يرون بانّ تحقيق هذا الهدف ليس من دائرة اختصاص الولايات المتحدة، وان إسهاماتها ستصبح ذات كلفة عالية مقارنة بالعوائد التي ستحصل عليها مع أن ذلك لا يتماشى - في ظل التشكل الحالي- مع المصلحة القومية، فلا الجمهور الأمريكي، ولا الكونغرس كانا قد برهنا على رغبتهما للاستثمار بصورة حقيقية في وسائل بناء وحكم الأمة، فمقابل القوة العسكرية، لا تتخطى الحصة كلها لوزارة الخارجية والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (١%) من الميزانية الاتحادية[٣٥] ، ولكون أنصار هذا التيار يميلون إلى تجنب بناء أمة، فقد ارتأوا تصميم جيش يكون أفضل ما يناسبه أن يركل الباب بقوة، ويلحق الهزيمة بالديكتاتور، ومن ثم العودة إلى الوطن بدلاً من البقاء للعمل الشاق في بناء حكومة ديمقراطية، إذ انّ تصوّرات هذا التيار الواقعية للديمقراطية تقوم على أساس أن الديمقراطية لا يمكن فرضها، وان العراق كما يشرح ذلك "ادوارد ليتواك" في العام ٢٠٠٥م،((لا يقارن بألمانيا أو اليابان في العام ١٩٤٥م، بسبب الغياب الحقيقي للمدافعين المحليين عن الديمقراطية"))[٣٦]، فعوضاً عن العناد، فانّه يجب على الولايات المتحدة أن تنسحب، وهذا سيعطي من جانب آخر حظوظاً أكثر للأنظمة القائمة في أن يطول بقاؤها، في حين الحضور الأميركي –

---

(٣٢) **Democracy Development Long-Term Ricd says, November 11,2006, Bureau of international information programs, us Department of State.**

(٣٣) **see Joshna Muravchik, Exporting Democracy: Fulfilling America s Desting(Washington,DC: The American Entreprise institute press, 1992),pp:64-80.**

(٣٤) **Lorne Craner, op-cit.**

(٣٥) **Josephs- Nye, US power and strategy after Iraq, Foreign Affairs, July, 2003, p-78.**

(٣٦) **Voir Edward N. Luttwak,<<Iraq: The Logic of Desengagement>> Foreign Affairs, January/ February 2005.**

كما يذهب إلى ذلك "باري بوسن" في العام ٢٠٠٦م-((سيخلق المزيد من المشكلات أكثر من حلها، لا سيما عندما يتجاهل كل معارضة، ويتجنب حصول اتفاق ضروري بين مختلف المجموعات العراقية من أجل تقاسم عادل للسلطة))[٣٧].

ويتمثل المانع الأخر للديمقراطية في كون أغلب السيناريوهات المستقبلية المحتملة لمّا سيؤول إليه الترويج للديمقراطية في العراق لا تلاقي تأييداً واضحاً، وهي تعكس إلى حد كبير فشل الإدارة الأمريكية في تبني أنموذج مقبول وناجح للديمقراطية قابل للحياة في العراق، وتنطلق هذه السيناريوهات من اختبارات نماذج مقارنة، وتبيان مدى صلاحياتها للتطبيق في العراق، وكان المثال الأول هو اليابان وألمانيا في العام ١٩٤٥م، حيث التزمت الولايات المتحدة هاتين الدولتين لسبع سنوات أثمرت عن نتائج ايجابية بان تركت وراءها ديمقراطية صديقة، ولكن من المفيد التذكر بان ألمانيا واليابان كانت مجتمعات متجانسة عرقياً، وأيضاً لم تنتج ردوداً معارضة وعنيفة إزاء حضور القوات الأمريكية فيها، فضلاً عن وجود طبقات متوسطة مهمة في هاتين الدولتين قد اختبرت الديمقراطية في العشرينيات من القرن الماضي.

أما السيناريو الثاني/ فهو قريب لمّا كان عليه (رونالد ريغان) في لبنان أو (بيل كلنتون) في الصومال، اذ البعض من الناس الذين هتفوا للتدخل الأمريكي في البداية، سرعان ما احتجوا على هذا الحضور بعد ستة أشهر مما دفع إلى قتل الجنود الأمريكيين، ويرد الجمهور الأمريكي بالقول: لقد ذهب (صدام حسين)، والعراق ليست لديه أسلحة دمار شامل، ولا هم يريدون ديمقراطيتنا، ولذا علينا أن ننسحب. ولكن أذا ترك هذا السيناريو العراق في دوامة الصراع أو الديكتاتورية أو الحكومة الدينية، فانّ ذلك يتقاطع مع السبب الرئيس لشرعية الحرب.

ويشابه السيناريو الثالث/ ما صمم للبوسنة أو كوسوفو، اذ قرار للأمم المتحدة يبارك استعمال القوة مع أدارة دولية تساعد على تشريع القرارات، صحيح أن العملية ستكون طويلة ، ولكنها ستقلل من بروز الولايات المتحدة كهدف للمعادين للامبريالية، ومن المحتمل أنها ستكون أفضل ضمان ان لاتنسحب أمريكا قبل فوات الأوان المناسب، وبسبب عدم القدرة على تمثل أنموذج معين للديمقراطية يمكن العمل به بنجاح في العراق، فقد عد مجلس خبراء واشنطن اللاحزبي في تقرير تحت عنوان(المخرج: أتحاد الدول العراقية)، فرص الزعماء العراقيين بان يكونوا قادرين على تأسيس ديمقراطية متعددة الاثنيات أصبحت الآن خيالية، ورغم وجود بعض جيوب التحسن في موجة الديمقراطية، الا أن التقرير كان قد عدّها مجرد انجازات محدودة عابرة جاءت متأخرة كثيرا قياسا بمدة الأربع سنوات التي استغرقتها، لذا يستنتج التقرير أنه ((بدلا من محاربة التجزأ سيكون من الأفضل أدارة الدفة مع وجهة النظر نحو تأسيس نظام سياسي جديد كليا))[٣٨].

المطلب الثالث : الحفاظ على الدولة المركزية الموحدة

يبقي الخطاب السياسي الرسمي لإدارة الرئيس (بوش) الباب مفتوحا إزاء فكرة الحفاظ على العراق كدولة موحده ،إذ لايزال الحضور العسكري الدائم للولايات المتحدة في العراق بقواعد عسكرية واتفاقيات أمنية دائمية،وكذلك نجاح الديمقراطية والاستقرار مرهون بمخطط إعادة رسم الخارطة السياسية والجيوستراتيجية لمنطقة الشرق الأوسط الذي سينفذ أما على أساس من التشظي في الدول القائمة حاليا او الحفاظ على الوضع القائم لهذه الدول ، وانطلاقا إذا ما أخذنا بنظر الاعتبار قلة الخيارات الموجودة لدى الإدارة الأمريكية في العراق ومحدوديتها، وهذه كما يشير

---

(٣٧) **Barry Posen,<<Exit Strategy>>, Boston Review, January/February 2006.**

(٣٨) **Katarina Kratovac, Knowing the Enemy difficult in Iraq, Associated press, October 07, 2007.**

السناتور "تشوك اتش" ((هي فقط قوه الحقيقة على المسرح))[٣٩]، فانّ الرئيس (بوش) في خطاب له في ١٣ أيلول من العام ٢٠٠٧م، حاول أن يذكر السياسيين في العراق بكونهم إذا لم يستطيعوا أن يحسبوا كيف يعيشون معاً، فانّ الرئيس القادم قد لايكون كما تعهد هو ليحمل عبئا ثقيلا بالحفاظ على عراق موحد[٤٠].

إن فكرة تقسيم العراق أو وحدته، وعلاقتها بالمصالح والأهداف الإستراتيجية للولايات المتحدة كانت مثار للجدل منذ الأيام الأولى لاحتلال العراق في العام ٢٠٠٣م، إذ كتب حينها (ليزلي جليب) الرئيس الأسبق لمجلس العلاقات الخارجية في نيويورك متنبأ بان الحل النهائي للمسألة العراقية سيكون بتقسيم العراق إلى ثلاثة كيانات (شيعية، وسنية، وكردية) ، وقد بدأت تلك الدعوة في ذلك الوقت مفاجئة ومثيرة للصدمة، إذ الموقف الرسمي الأمريكي كان يتحدث فقط عن تحويل العراق كدولة مركزية موحدة إلى منارة للديمقراطية تقتدي بها الدول الأخرى في المنطقة، وعلى الرغم من هذا الموقف الرسمي فقد انطلقت أيضا حينها أصوات أمريكية أخرى من المحافظين الجدد تدعو، وتدعّم التوجه إلى تقسيم العراق بحجة أن العراق كدولة مركزية موحدة هو كيان حديث النشأة، وهذا الرأي يؤكد أن كل الأمم هي اختراعات حديثة (يمكن استخلاص ذلك من كتاب توبي دوك في كتابه اختراع العراق : دراسة للإدارة البريطانية للعراق)[٤١]، والعراق إحدى هذه الأمم الذي تم صنعه بعجالة كهجينه شاذة ما بين المستعمر والحكم الملكي في العام ١٩٢١م، من قبل الإمبراطورية لتحقيق المصالح البريطانية في أعقاب الحرب العالمية الأولى تعبيرا عن أمر واقع جديد يخدم هذه المصالح،((فالمجاميع السكانية العراقية ببساطة قد أجبرت على البقاء مجتمعة أولاً، لانّ بريطانيا العظمى كانت هنالك، والتي أبقت العراق الجديد متراصاً، لأنّه يلائم تصميمها للشرق الأوسط بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى، وتفتت الإمبراطورية العثمانية))[٤٢]. ،ودون مراعاة لرغبات ومصالح سكانها الأصليين ،وطبقا للمدافعين عن حل "الثلاث دول " ، فانّ كون العراق تركيباً مصطنعاً يصبح ممكناً أن يتم التخلي عنه، وان السنوات الست والثمانون الأخيرة يمكن أن تهمل ببساطة،((إذ أن خيار إعادة توحيد العراق بالقوة لم يعدّ موجوداً))[٤٣].

وكانت صحيفة (Wallstreetjournal)في الأعوام ٢٠٠٣م -٢٠٠٤م هي المنبر الذي تتلاقى فيه دعوة المحافظين الجدد إلى تقسيم العراق[٤٤].

ومن جانب آخر ذهبت بعض الآراء إلى عرض العراق بكونه متنوعاً عرقيا من (عرب شيعه، وسنه، وأكراد، وتركمان، ومسيحيين، ويهود) ،ولهذا تم التأكيد على وجود توترات عرقية تتخطى الانشقاقات الاجتماعية كالصراع الطبقي، والانقسامات ما بين المدينة والريف ،وهذه التوترات العرقية تعكس تقسيمات طبيعية على الأرض ، مما يفسر وجود رأي عام عراقي متصاعد مساند للتقسيم، ففي((آذار من العام ٢٠٠٧م، كان هنالك (٤٢%) من العراقيين يدعمون الدول المستقلة أو الإقليمية كحل سياسي لعدم استقرار العراق، وهذه النسبة هي أكثر من الضعف تقريبا مقارنة بـ (١٨%) من العراقيين الذين كانوا يفضلون هذا الحل في العام ٢٠٠٤م))[٤٥] ،وعليه سيكون العراق – طبقا لاستنتاج كل من (ليام اندرسن، وغاريث ستانسفليد) – في أفضل حال إذا ماتم

---

[٣٩] **Senators Debate changes in u-s strategy Toward iraq, op-cit.**

[٤٠] **James Phillips, Bush on Iraq: US Troups Return on success, Septenber 14, 2007.**

[٤١] **بيتر و.غالبريث،نهاية العراق،ترجمة أياد احمد،الدار العربية للعلوم-ناشرون،الطبعة ١ ،بيروت،٢٠٠٧،ص ص٢١٣-٢٢٩.**

[٤٢] **مارينا اوتاري، تقسيم العراق: البلد الذي قد انهار، وجهة نظر سياسية، رقم ٤٣، تشرين الثاني ٢٠٠٥.**

[٤٣] **المصدر نفسه.**

[٤٤] **محمود عوض، ملابسات قرار الكونغرس، تقسيم العراق، الحياة ٧/١٠/٢٠٠٧.**

[٤٥] **Jackson Diehl, Iraq: bottom-up partition,Future Atlas, September 30 th , 2007.**

تقسيمه ،وحتى الديمقراطية فيه ستكون مخدومة أكثر عن طريق التقسيم، لانّ ((التضامن المشترك الذي أصبح مرئيا على طول الخطوط الدينية والاثنية بين (سنة الفلوجة، وشيعة البصرة) الذي يجر أحيانا إلى عنف أو إكراه هو أساس اقل وعدا للديمقراطية من العراق الفدرالي الذي تحققت فيه الأحزاب، وعلى طول الوقت نجاح أفضل إذا ما وجدت طرقا تنفذ من خلالها عبر الحدود الاثنية))[٤٦].

وبصورة ابعد من ذلك ،فان عملية تقسيم العراق أصبحت لها مضامين عالمية ،فالمستشار القانوني لإدارة (بوش) السابقة (Johnyoo)كان قد صرح في (لوس انجلس تايمز) بان تقسيم العراق إلى ثلاثة كيانات يدخل ضمن عملية عالمية ليست مثالية فقط للعراق ولكن لتطور العالم ،ومن وجهة نظر (yoo) التشظي خلال دول اصغر هو عملية طبيعية تتبع الدمقرطة ،فمنذ العام ١٩٤٥م، كانت (الدمقرطة) مصحوبة بزيادة عدد البلدان، فكلما كانت هنالك ديمقراطيات أكثر كانت هنالك دول أكثر أيضا ، وهو يعتقد أنه عندما تنخفض مخاطر الحرب، فانّ أهمية الاعتماد على إقليم كبير تقل أيضا ،وحتى الاقتصاديون يقولون: بأنه من الصعوبة الحفاظ على دولة كبيرة متحدة، والتي تفيد في ضمان الأمن ،ولكن عندما ينحسر تهديد الحروب بين الأمم، وتنمو الاتفاقيات التجارية، فان عدد الدول سيزداد أيضا ، عن طريق توفير الأمن، ودعم التجارة الحرة في العراق، فانّ الولايات المتحدة ستروج لتجزئة البلاد[٤٧].

وعند النظر إلى تقرير (بيكر– هاملتون) مجموعة دراسة العراق "(ISG) الذي دعا إلى بعض التغيرات الأساسية للتكتيكات في سياسات الولايات المتحدة، ولم يدع إلى تغير إستراتيجي في السياسات، وتوصيات التقرير إلى دعوة لتبني خيارات أكثر لكي تدمج ضمن الإستراتيجية الأمريكية الحالية في العراق ،ومن بين الخيارات ما ذكرته صحيفة التايم اللندنية في ٢٠٠٦/١٠/٨م، من انّ خطة (بيكر- هاملتون) تقوم في إحدى بنودها على تقسيم العراق على أسس طائفية وعرقية[٤٨].

وبصورة عامة، فان الإدارة الأمريكية لم تعترض على توسيع دائرة البحث، وأحيانا تشجيعها، والإقرار بها ،وعن العناصر والمقترحات المفتتة للدولة العراقية، وتغليبها على عوامل التضامن، والاندماج، والتوحد ،إذ تم التأكيد في البداية بأنه من الصحيح أن تقسيم العراق متبجح به كبديل للسياسة الأمريكية التي فشلت في العراق، ولكن استعمال "البديل" هو كلمة مضللة بكل ما فيها من معنى، فالخطة تسير بالشكل المرسوم لها، فما أن يتم الإعلان عن كون جهود الرئيس (بوش) قد فشلت في الحفاظ على السيادة العراقية كأمة موحدة_ والتي جعلت الولايات المتحدة تبدو في حالة سيئة في نظر المجموعة الدولية ، وكلفتها هذه الجهود تريليونات من الأموال والموارد البشرية_ حتى يعلن الرئيس الجديد عن ضرورة تصحيح الفصل، وقلب كل تلك الأفعال من أسسها، فلماذا يجب علينا أن نضحي بالحياة الأمريكية من اجل بلد هو نفسه متفكك من القلب؟، لذلك فانّ الخطة الأمريكية لم تتعثر، إذ أن((كل العناصر كانت قد طبقت في العام ١٩٩٠م، لتقود إلى تقسيم البلد، والخطة كانت وستكون دائما لتحطيم العراق حتى النظام الاجتماعي كان ببساطة قد دمر طوال السنوات الـ(١٣) من العقوبات، وبخلق المستوى الأعلى للانحطاط يأمل المخططون بأن تتم التضحية بالجنسية والأمة في سبيل ذلك))[٤٩]، فالدستور العراقي الذي اقترحت معظم مواده من

---

(٤٦) **Liam Anderson and Gareth stransfield, The future of Iraq: Dictatorships, Democracy or Division?**
http://www.agenceglobal.com/article.asp?id=G4.

(٤٧) **John yoo, A united Iraq-what s the point?, Los Angeles Times, August 25, 2005.**

(٤٨) **The Times, October 8,2005.**

(٤٩) **Katarina Kratovac, op-cit.**

قبل مستشارين أمريكيين، والتي ليس لها صلة بالحقائق العراقية كان قد تم النظر إليه من قبل جهات عدة على انه عامل تجزئه أكثر من كونه عامل استقطاب وتوحيد، إذ أن التناقضات الداخلية للوثيقة، وتقوية السلطات الإقليمية – كما يذهب شلومو افنيري- محلل في وكالة الاستخبارات الإسرائيلية ((إلى إلحاق ضرر كبير بالدولة المركزية، وستسارع بتفكيك العراق ، وانه ليس هناك فرصة للعراق لاستعادة الوحدة التي اكتسبها في العام ١٩٢٠م))[٥٠].

كما ان المستشار القانوني السابق للائتلاف في العراق (نوح فليد مان) قد عدّ الوثيقة مليئة بالتناقضات (مابين قواعد السلام ومبادئ الديمقراطية، وما بين السلطات الإقليمية والسلطات الاتحادية ...الخ، وتوصل إلى النتيجة نفسها بان العراق سيتفكك، لانّ الإدارة لم تكن تريد النص الجيد للدستور، وان العرب السنة كانوا معزولين عن كتابته[٥١].

على أي حال، دفعت صعوبات خلق دستور موحد للعراق هولاء إلى الاستنتاج ان المقاربة ليست ضرورية ،وأنه مادامت الولايات المتحدة قد أصبحت امة خلال دستور، فانّ ذلك لايعني أنه يجب أن يصبح قاعدة عامة.

كذلك موقف الإدارة الأمريكية من قرار مجلس الشيوخ في ٢٠٠٧/٩/٢٦م، والقاضي بتقسيم العراق إلى ثلاثة كيانات (شيعية، وسنية، وكردية) ،إذ هناك من يرى أنه من الصحيح أن الإدارة الأمريكية قد عارضت علنا ،إلاّ أنّها لم تبذل جهدا جادا في معارضته داخل مجلس الشيوخ خلال عملية المشاورات[٥٢].

وترى الولايات المتحدة من الصعوبة الإقرار (بان البلدان تتحلل، فواشنطن كانت قد قاومت انهيار الاتحاد السوفيتي إلى الجمهوريات منفصلة ،واليوم هي تحاول التمسك بأفغانستان، وأيضاً العراق كبلد واحد ،على أية حال تدخلها كان قد أدى إلى تقسيم دائما، وتلك السياسة فشلت في هايتي، وفي الصومال، إلاّ أنّ الاستثناء الوحيد كان يوغسلافيا)[٥٣].

وربما ما هو غير معلن أن إدارة بوش لم تخطط فقط لتغير النظام في العراق، ولكن أيضا لتغير ديموغرافية العراق ضمن إطار إستراتيجية مبتكرة بشكل جيد، تقسيم الأمة لمصلحة العولمة وللتفوق الأمني والاقتصادي في العالم وقد نشرت صحيفة الديار اللبنانية في ٢٠٠٧/٧/٢٢م، تقريرا من باريس عن محاضرة للسفير الأمريكي الأسبق في لبنان (ريتشارد باركر) قال فيها: أن (الرئيس جورج بوش سيعمل خلال المدة المتبقية من ولايته الرئاسية على وضع اسس ثابتة لمشاريع خرائط طرق لمنطقة الشرق الأوسط تنطلق من تطلعات القسم الأكبر من ممثلي الأقليات الدينية، والمذهبية، والعرقية، والتي تتمحور كلها حول ضرورة منح الحكم الذاتي لهذه الأقليات عبر إقامة أنظمة حكم ديمقراطي ،فدرالية بديلة للأوطان والحكومات القائمة الآن)[٥٤].

إن استبدال الدول القائمة حاليا في منطقة الشرق الأوسط ذات الأديان والطوائف المتعددة، وتحويلها إلى دول أحادية الدين والطائفة سيعمل على إزالة التوتر في المنطقة، ويحافظ على المصالح الأمريكية فيها[*]، وهو المخطط الذي تحاول الولايات المتحدة اليوم، وكذلك إسرائيل تنفيذه، وهو ما تم البدء به في العراق[٥٥]،

---

(٥٠) بيتر و. غالبريث، نهاية العراق، مصدر سبق ذكره ،صص٢١٣-٢٢٩.

(٥١) Liam Anderson and Gareth stransfield, op-cit.

(٥٢) محمود عوض، مصدر سبق ذكره.

(٥٣) John yoo, op-cit.

(٥٤) صحيفة الديار اللبنانية ٢٠٠٧/٧/٢٢.

(*) وهي إستراتيجية قديمة سبق أن وضعها اليهودي البولندي (زبيغنو بريجنسكي) مستشار الأمن القومي في عهد الرئيس الأمريكي الأسبق (جيمي كارتر) ،والتي حملت اسم (قوس التوتر) ،ويعد (بريجينسكي) من ابرز مخططي الإستراتيجية في حقبة الحرب الباردة إذ كشف عن مخططه التفتيتي الموجه نحو المنطقة في كتابه (بين جيلين) من ان الشرق الأوسط وفي السنين

وبذلك يعاد رسم خارطة منطقة الشرق الأوسط الكبير طبقا للطابع الديمغرافي، وليس الجغرافي بوصف أن الشرق الأوسط القديم يضم هويات، واثنيات، وأقليات ليس بينها تجانس مشترك أو أيديولوجية مشتركة ،بل هناك اضطهاد للأقليات الدينية، والعرقية، والاثنية ،وهو ما يفجر الصراعات بين الحين والآخر ،وإذا تم الفصل بين دول الشرق الأوسط غير المتجانسة سكانيا أمكن حل الكثير من النزاعات[٥٦]،

وبتحديد أكثر يرى (ناتان شارانسكي) احد مهندسي سياسة الفوضى البناءة، واحد أعمدة حكومة شارون الاسرائيلية (إن العالم العربي عبارة عن أقليات دينية وعرقية متنابذة متناحرة لاتستطيع العيش في منظومة دولة وطنية وحضارية، وتحولت بالتالي إلى "مفارخ" للعنف والإرهاب)[٥٧]، وقد اعترف الرئيس بوش (الابن) في مقابلة مع صحيفة واشنطن تايمز أن كتاب (ناتان شارانسكي) (قضية الديمقراطية)الصادر في العام ٢٠٠٤م، يمثل الخارطة الجينية لرئاسته ، وهو الكتاب الذي يقترح فيه صاحبه إعادة النظر بالأوضاع القائمة في الشرق الأوسط منذ عقود مهما كانت المخاطر الناجمة عن ذلك[٥٨]

وقد ذكر تقرير مخابراتي في نشرة (فورين ريبورت) الأمريكية الإستراتيجية إلى أن هنالك في بعض الدول العربية المجارية لإسرائيل فريقا أمريكيا من كبار المخططين السياسيين يدرس أحوال الدول العربية ،وذلك بهدف تفكيك دول المنطقة، وإعادة تركيبها من جديد ،بل إن بعض الدول ستظهر في المنطقة، وسيختفي بعضها الآخر ،وير ى المخططون الأمريكيون أن بالإمكان تفتيت دول المنطقة، وإعادة تركيبها كما حدث في ٣ /١٠/١٩١٦م.[٥٩]

ويبدو أن المخطط الأمريكي يقوم في احد جوانبه على فكرة إثارة فتنه واقتتال طائفي سني – شيعي في المنطقة كمدخل لتقسيم المنطقة ،وإعادة تأسيس دولها على اسس طائفية، ويبدو أن المخططين يتوقعون عقدا من الاحتراب والاقتتال الطائفي السني – الشيعي بصورة أساسية، ومن

القادمة (سيتحول إلى كانتونات تضم جماعات عرقية ودينية مختلفة عكس مبدأ الدولة الأمة ،وهذا سيسمح للكانتون الإسرائيلي أن يعيش في المنطقة بعد أن تصفى فكرة القومية العربية.

[٥٥] قراءة عميقة في أبعاد المواجهة الدائرة في لبنان وآفاقها المتوقعة، حوار مع د.قدري جميل، شبكة سوريا نيوز،ص٣، على الموقع: http://www.syria.news.com/read news php?sy-seg=35262.htm.

[٥٦] وقد أضاف التقرير المخابراتي الذي ورد في نشرة"فورين ريبورت" الأمريكية الإستراتيجية ان من بين المصالح الأمنية الأميركية في المنطقة، بعد الحملة الأميركية على أفغانستان، إبرام تسويات سلمية في الشرق الأوسط تستقر مع إعادة رسم الخريطة السياسية الجديدة للمنطقة التي تشتعل بالصراعات الإقليمية والدولية وفقاً للتخطيط الأمريكي، ويضيف المصدر المذكور آنفاً" أن هناك في بعض الدول العربية المجاورة لإسرائيل فريقاً أمريكياً من كبار المخططين السياسيين يدرس أحوال الدولة العربية، وذلك بهدف تفكيك دول المنطقة وإعادة تركيبها من جديد، بل إن بعض الدول ستظهر في المنطقة وسيختفي بعضها الآخر". ويرى المخططون الأمريكيون انه بالإمكان تفتيت دول المنطقة، وإعادة تركيبها كما حدث عندما قام في٣ نوفمبر١٩١٦، السير "مارك سايكس"، ممثل الإمبراطورية البريطانية، والمسيو "فرنسوا جورج بيكو"، ممثل مصالح الإمبراطورية الفرنسية، بالتوقيع على ما سمي بـ"اتفاق سايكس بيكو" وتم التصديق عليه في فبراير، وهو الاتفاق الذي تمت على يده ولادة الكيانات العربية كما نعرفها اليوم.

تقرير مخابراتي: أميركا ستعيد رسم خريطة جديدة للشرق الأوسط، المركز العربي/ تغيير خارطة الشرق الأوسط، انظر على الموقع: www.mostakbaliat.com

ينظر كذلك إلى: تغير خارطة الشرق الأوسط، تقرير مخابراتي: أميركا ستعيد رسم خريطة جديدة للشرق الأوسط، ينظر:منشورات المركز العربي للدراسات المستقبلية www.mostakbaliat.com

[٥٧] محمد احمد النابلسي، قراءة تحليلية لسيرورات الفوضى البناءة، مجلة حوار العرب، السنة الأولى، العدد(١٢)، الكويت، تشرين الثاني ٢٠٠٥، صص:٣٣-٣٤.

[٥٨] المصدر السابق نفسه،ص٣٤.

[٥٩] تقرير مخابراتي: أميركا ستعيد رسم خريطة جديدة للشرق الأوسط، المركز العربي/ تغيير خارطة الشرق الأوسط، ينظر على الموقع: www.mostakbaliat.com

ثم عقدين أو ثلاثة إلى حين استقرار حدود وملامح الدول الجديدة، والى حين استقرار الشعور الوطني بالانتماء للدول القائمة[٦٠].

المطلب الرابع: احتواء اللاعبين الإقليميين:

يرتكز جهد الإدارة الأمريكية للنجاح في العراق بشكل أساسي ليس بتغيير النظام فقط ، بل عدّ تحويله إلى نقطة انطلاق للتغيير المقبل في دول الجوار الإقليمي، وخاصة سوريا وإيران، ويصبح احتواء لبنان وتشكيلها تحصيل حاصل، ويشير السناتور (ريتشارد لوغر) إلى أن ((اندفاع قوات الرئيس هي حادثة عرضية مبكرة في إعادة اصطفاف أكثر اتساعاً للشرق الأوسط التي بدأت باحتلالنا للعراق. وقد لا تنتهي لسنوات))[٦١].

ولغرض تمهيد الطريقة كان لابد من جهة إقامة سياج من الأنظمة الموالية (الحليفة، والصديقة) للولايات المتحدة في المنطقة بما يخدم مصالحها الراهنة والمستقبلية فيها، إذ لاشك فيه أن الحرب الأمريكية في العراق ستشكل الخارطة السياسية الجديدة للمنطقة برمتها، وسترسم مستقبل المنطقة، وربما مستقبل السياسة الدولية في العالم بأسره[٦٢].

أن الأمم في الشرق الأوسط تحاول أن تعثر لها عن موطن قدم كقوة إقليمية توازن التغيير بطرق غير متوقعة، ولكون أغلب الحكومات الإقليمية في المنطقة تقرّ بأن الولايات المتحدة موازن لا غنى عنه لإيران ومصدر للاستقرار، لهذا فانّه يجب على الولايات المتحدة أن ((تواصل تنظيم اللاعبين الإقليميين –العربية السعودية، والأردن، ومصر، وتركيا، والدول الخليجية، وآخرون- وراء برنامج احتواء جدول أعمال إيران المعرقل في المنطقة، وإن إعادة الاصطفاف هذه لها صلة باستقرار العراق، وتجلب الأمن إلى المناطق الأخرى للصراع، بضمنها لبنان والأراضي الفلسطينية))[٦٣].

ومن جهة أخرى صحيح إن البيت الأبيض ووزارة الدفاع الأمريكية كانا يخططان لمجابهات عسكرية شديدة لزعزعة الاستقرار مع سوريا وإيران، فالاعتقاد السائد في البداية أن الولايات المتحدة ((لها الحرية التامة في العراق، وإمكانيتها بشن الهجمات على سوريا وإيران هي بسيطة جداً بالتعابير القريبة، وبالأحرى –كما قال المسؤولون الأمريكيون- هم يفضلون إخافتهم لتغيير السلوك))[٦٤]، إلا أن المؤسسات المالية والنفطية الكبيرة في الولايات المتحدة كانت تظهر بان الترويج لتفوق إسرائيل في الشرق الأوسط سوف يعرض للخطر بشكل هائل استثمارات، وعقود، وعائدات كبيرة، وهي ذات المجاميع التي تمول لجنة العمل السياسية الأمريكية- الإسرائيلية التي تدعو إلى إشعال الحرب.

ويستنتج (زبغينيو بريجنسكي) من بعض إجابات وزيرة الخارجية (رايس) قبالة الكونغرس حول إمكانية تكبير النزاع إلى سوريا والى إيران، بان أعضاء مجلس الشيوخ أشاروا تماماً في تعليقاتهم إلى نتيجة مفادها: بأنهم لا يشعرون "ان قرارات الكونكرس السابقة قد أعطت

---

(٦٠) قراءة عميقة في أبعاد المواجهة الدائرة في لبنان وآفاقها المتوقعة، حوار مع د.قدوري جميل، ص:٤، شبكة سوريا نيوز على الموقع : http://www.syria.news.com/readews php?sy_sef=35262.htm.

(٦١) Richard Lugar, our strategy in Iraq is not working, June 26, 2007. http://www.vealclear politics.com/articles/2007/06/our-strategy-in Iraq-is-not-wo.html.

(٦٢) مستقبل الشرق الأوسط بعد الحرب على العراق، قراءات دولية http://www.arabzcanewal.com/index-php?nd.

(٦٣) Richard Lugar, op-cit.

(٦٤) Yan Feng, Iraq war provides opportunity for u-s to reshape Middle East, Xinhua, May3,2003.

الإدارة حرية تامة لتصعيد وتوسيع النزاع. صحيح بأنه لم يتم الإقرار على عمل عسكري في تلك الأماكن، إلاّ أنّها ترفض استبعاده"[٦٥].

والملاحظ أن إعادة الولايات المتحدة النظر في سياساتها تجاه المنطقة خصوصاً بعد أحداث الحادي عشر من أيلول، كانت باتجاه تصعيد التوتر حيال سوريا وإيران، فسوريا التي كانت حليفاً لها في أثناء حرب الخليج الثانية، أصبحت بعد احتلال العراق في مرمى تصويب الرئيس (بوش) ومستشاريه، إذ ان قرار مجلس الأمن المرقم (١٥٥٩)، وتصويت مجلس الشيوخ في الولايات المتحدة الأمريكية على العقوبات ضد سوريا دق مسماراً في نعش العلاقات بينهما، وعمل على توسيع الفجوة بين واشنطن ودمشق[*][٦٦].

أما إيران فتكاد تشابه أخطاء العراق، والاتهامات الموجهة إليها في وثيقة إستراتيجية الأمن القومي لعام ٢٠٠٦م، تشبه إلى حد مقلق الاتهامات التي وجهت لنظام الرئيس العراقي (صدام حسين) قبل أربع سنوات في وثيقة الأمن القومي لعام ٢٠٠٢م، والتي صدرت قبل ستة أشهر من اجتياح العراق، ويبدو أن الولايات المتحدة الأمريكية لديها مخاوف من النظام الإيراني الذي يدعم الإرهاب، ويهدد إسرائيل، ويحاول نسف السلام في المنطقة وينكر على الشعب الإيراني الحق في التطلع إلى الحرية[٦٧].

ولا تزال واشنطن مترددة حول الموقف الذي يجب اتخاذه تجاهها، وعلى الرغم من المغامرات التي أقدمت عليها في العراق، فان محاولة فرض تغيير للنظام عن طريق استعمال القوة لاتزال قائمة في واشنطن، ولاسيما بعد أن أدرجت طهران ضمن دول "محور الشر"، ومحاولاتها لتطوير برنامجها النووي والتوقعات حول كون مسألة امتلاكها للسلاح النووي مسألة وقت ليس إلا[*][٦٨].

وقد أعطى احتلال الولايات المتحدة للعراق بعداً آخر لتلك الدوافع، اذ اللاستقرار ومحاولات الحد من التدخلات الخارجية في الشئون الداخلية للعراق حملت عبئاً إضافيا للالتزامات الأمريكية في المنطقة، وقد أقر الجميع أن الاستقرار في هذا البلد يتضمن كذلك بعداً إقليمياً، ويذكر الخبير الأمريكي (انتوني كوردسمان) "أن من الأخطاء الإستراتيجية القاتلة التي وقعت بها الإدارة الأمريكية، هي التقليل من شأن اللاعبين الآخرين في تحديد مستقبل العراق[٦٩]، في حين أن ما يجري في الواقع يثبت بصورة واضحة وأكيدة أن الإدارة الأمريكية ليست هي من يحدد اليوم

---

[٦٥] **The future of u-s policy in Iraq, October 19, 2005,op- cit.**

[*] لقد صوت مجلس الأمن في العام ٢٠٠٤م، على القرار المرقم (١٥٥٩) الذي نص على انسحاب كل القوات الأجنبية من لبنان، حيث تحتفظ سوريا بقرابة (٤٠) ألف جندي منذ العام ١٩٧٦م، ينظر نص القرار:.http://www.un.org

[٦٦] **لقد صوت مجلس الأمن في العام٢٠٠٤ م على القرار المرقم (١٥٥٩) الذي نص على انسحاب كل القوات الأجنبية من لبنان، حيث تحتفظ سوريا بقرابة (٤٠) ألف جندي منذ العام١٩٧٦.للمزيد ينظر نص القرار على موقع الشبكة العنكبوتية، على الموقع: http://www.un.org**

[٦٧] **انظر: محمد عبد الحليم،" إستراتيجية الأمن القومي٢٠٠٦...بانوراما أمريكية" في ٢٠٠٦/٤/١، على شبكة إسلام اون لاين نت.. http://www.islamoneline.net**

[*] يعود الموقف الأمريكي المعادي لطهران لأسباب رئيسة ثلاثة: أولاً- ان الولايات المتحدة لم تغفر بعد لرجال الدين في إيران إهانة الرهائن واحتجازهم العام ١٩٧٩م، فيما لم ينتهز قادة إيران الاستفادة من الفرصة – أو لم يرغبوا في ذلك- التي قدمت لهم عندما عبرت وزيرة الخارجية الأمريكية "مادلين اولبرايت" آنذاك عن أسفها لمشاركة الولايات المتحدة في الانقلاب على مصدق في العام ١٩٥٣م. ثانياً- تراجع التسامح الأمريكي حول مسألة انتشار أسلحة الدمار الشامل التقليدية منخفضة القوة بعد أحداث الحادي عشر من أيلول ٢٠٠١م، سيما تجاه دولة تعدها واشنطن دولة إرهابية بسبب دعمها لحزب الله اللبناني، وحركة= =حماس الإسلامية في فلسطين، زيادة على ذلك اتهام إسرائيل لإيران بأنها الدولة الأولى المصدرة للإرهاب في العالم. ثالثاً- أن إيران لاتزال تنادي رسمياً بتفكيك دولة إسرائيل، والمناداة بقيام دولة واحدة فلسطينية متعددة الطوائف والأثنيات.

[٦٨] **Thierry de Montbrial , Perspectives, La fragilite du monde ,16 juillet 2005 ,ifri ,Paris , p:9.**

[٦٩] **محمد ابو رمان، مشروع تقسيم العراق بين قرار الكونغرس والواقع الميداني، ٢٠٠٧/١٠/١٣.**

مستقبل العراق"، وعلى الرغم من ذلك ظهرت اختلافات كبيرة في طريقة التعامل مع هذا المتغير الإقليمي.

فأنصار المقاربة القائلة: بأن التفاوض قادر على إيقاف التدخلات الخارجية يتعارضون مع أولئك الذين لا يعتمدون سوى على التعاون مع الحلفاء التقليديين. ان المناصرين للتفاوض كانوا قد اعترفوا في تقرير مجموعة العمل حول العراق، وتحت تأثير (جميس بيكر) بـ"تحرك دبلوماسي نشط جديد"[٧٠]، والذي يعني التفاوض بشكل مباشر مع الدول القادرة على التأثير في الأوضاع في العراق، ولكبح العنف فيه مثل: إيران وسوريا، فالأمر يتعلق كذلك بإطلاق جهد جديد في سبيل تحسين صورة الولايات المتحدة في العالم.

وكانت مجموعة العمل قد عرضت نوعاً من التعايش السلمي، وذلك باقتراحها المفاوضات مع (إيران، وسوريا) لإقناعهما بقطع الدعم العسكري للمقاومة العراقية، وهي في الواقع تسقط جانبا تهديدات التدخل العسكري ، والعقوبات الاقتصادية، وتمويل المجموعات الإرهابية المدعومة من قبل وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية، وذلك بافتراض أن الدولتين المعنيتين لن تتعاونا إذا ما تابعت واشنطن أجندة عسكرية للمجابهة، وكذلك هنالك((ضمن هيكل القوة الإيرانية أنصار من التكنوقراط الليبراليين، وكبار رجال الأعمال الأغنياء،و رجال دين، ومسئولين رسميين انتهازيين، وفاسدين في قطاع النفط والغاز، وسياسيين بارزين مستعدين للتفاوض مع واشنطن حتى ولو كان على حساب زملائهم من شيعة العراق))[٧١].

هذه النظرة تفترض أولاً: أن إستراتيجية الاندفاع الحالية للإدارة الأمريكية ليست وسائلاً فعالة لحماية مصالح الولايات المتحدة، وإنما مقترحات النجاح تعتمد أيضاً على أعمال الآخرين الذين لا يشاركون الولايات المتحدة في جداول أعمالها، وثانياً: إن الحرب في العراق وضعت سياسة الولايات المتحدة الخارجية بموضع دفاعي، وسحبت المصادر من مساعي الأمن القومي الأخرى بضمن ذلك أفغانستان، وثالثاً: باستثناء بعض الحالات نرى أن المبادرات الدبلوماسية للإدارة مثقلة بالمواقف العالمية والإقليمية السلبية إزاء حضورها العسكري في العراق. ولا تستطيع الولايات المتحدة في هذا العصر أن تتحمل أن تكون بموضع دفاعي بشكل غير محدد، ولذا أصبح من الضروري أن تنطلق بهجوم دبلوماسي متعدد الوجوه الذي سيدفع بالدول المعادية و"الجماعات الإرهابية" لان تتكيف معنا. وقد أوصى تقرير مجموعة دراسة العراق بمثل هذا الهجوم الدبلوماسي عندما يشير إلى أن كل القضايا الأساسية في الشرق الأوسط – الصراع العربي- الإسرائيلي، والعراق، وإيران، والحاجة لإصلاحات سياسية واقتصادية، والتطرفية، والإرهاب، ترتبط بعضها بالبعض بشكل لا انفصام فيه، لذا شدد التقرير بأن الدبلوماسية التي تستهدف حل القضايا الإقليمية الرئيسة سوف تساعد على تهميش المتطرفين والإرهابيين، وتروج لمصالح وقيم الولايات المتحدة، وتحسن صورتها عالمياً.

هذه التوصيات التي هي موجودة في أغلب الأحيان في برامج الديمقراطيين هي بالتأكيد غير مقبولة عند أنصار السياسة الرئاسية، فإدارة الرئيس بوش كانت قد أشارت إلى أنها سوف لا تتبع تقرير مجموعة العمل الدولية وتوصياتها للحزبين للسعي وراء المساعدة الإيرانية والسورية، وذلك لانّ الدبلوماسية الإقليمية (التحول من الالتزام بنقل النزاع إلى الالتزام بالتقارب التي تمتد خصوصاً إلى إيران وسوريا قد تبدو جذابة، ولكن الافتراض بان جيران العراق يريدون الاستقرار والسلم للعراق هي خاطئة، فالاستراتيجيون الإيرانيون يعتقدون أنه عندما لا تكون هنالك هيمنة

---

[٧٠] **Dvid E. Sanger, <<Dueling Views Pit Baker Against Rice>>, The New York Times, December 8,2006.**

[٧١] **James Petras,Texas versus Tel Aviv:u-s policy in the Middle East Information cleaving House,10/03/2006.**

سياسية، فانّ استقراراً محدوداً وحرية أكبر للميليشات الإيرانية الولاء سيكون أفضل لمصالحهم، إذ تخاف القيادة الإيرانية من إمكانية ظهور قيادة دينية شعبية منافسة في العراق يمكنها أن تتحدى الإدعاءات الإيرانية بالقيادة الدينية السياسية.

إن الكثيرين يتذرعون بالعراق من اجل الدعوة للعودة إلى الواقعية التي تستند أساسا إلى فكرة طوباوية لنية الخصم الحسنة، فبعد أربعة أيام من عرض وزيرة الخارجية (كوندوليزا رايس) غصن الزيتون للجمهورية الإسلامية، سخر الرئيس (علي خامنئي) من العرض، وتساءل: ((لماذا لا تعترف بكونك ضعيفاً، وشفرة حلاقتك عمياء))[٧٢]، وعوضاً عن ذلك اتهم الرئيس بوش كلا البلدين بمساعدة المقاومين العراقيين، وتعهد بالبحث وتحطيم الشبكات التي تقوم بتزويد الأسلحة المتقدمة إلى أعداء الولايات المتحدة في العراق، وأصرّ مسؤولو الإدارة بأن ذلك لن يتضمن شن الهجمات ضد إيران وسوريا، ولكن الرئيس (بوش) قال: بأنه سيرسل مجموعة "carrier strike" أضافية وبطاريات صواريخ باتريوت إلى المنطقة لتعزيز أمن العراق ولحماية المصالح الأمريكية، ولكن ذلك لاينفي وجود دعوات صريحة للأخذ بالاعتبار القيام بعمل عسكري ضد إيران بضمن ذلك الهجوم الأرضي، وفي هذا السياق أشار السيناتور جوزيف ليبرمان((بأننا يجب أن نكون مستعدين لشن عمل عسكري هجومي ضد الإيرانيين لمنعهم من قتل الأمريكيين في العراق، وبالنسبة لي سيتضمن ذلك ضربة على طول الحدود نحو ايران))[٧٣]. إن فكرة انغماس إيران وسوريا في الشأن العراقي لا تلاقي استجابة جيدة من قبل مجاميع المحافظين المتنفذة داخل الولايات المتحدة، وتم رفضها من قبل الرئيس (بوش)، إذ أن واشنطن أصبحت قلقة جداً حول برنامج إيران النووي، وتأثيرها المتزايد في أنحاء الشرق الأوسط كافة ، كما إن الجيش الأمريكي يتهم (إيران) بتزويد الأسلحة إلى المتمردين العراقيين، والمليشيات الشيعية، ويسجل الصحفي الأمريكي سيمور هيرش بان ((اللعبة الإقليمية تغيرت فيما بعد، إذ أن تحولاً استراتيجياً حدث خلال المدة الأخيرة باتجاه وصف إيران الخطر الأكبر على المصالح الأمريكية في العراق قبل القاعدة))[٧٤]، وعلى المنوال نفسه يتهم المسؤولون الأمريكان سوريا بإيواء زعماء السنة، والسماح للمقاتلين الأجانب بالتسلل إلى العراق، وعليه فإنّ الرئيس (بوش) آخذ يذكر منذ (٨) كانون الأول بالشروط التي يمكن أن تبدأ معها المفاوضات ((يجب على إيران أن تضع حدا لبرنامجها النووي، وسوريا عن دعمها لحزب الله))[٧٥]، ومن جانبها كانت وزيرة الخارجية (رايس) قد استبعدت كليا فكرة حل إقليمي متفاوض عليه قائلة بأنه لايجدي نفعا التفاوض مع سوريا وإيران والسبب كما أوضحه "James Phillis" and James carafano ، من المعنيين بالشرق الأوسط((إيران وسوريا كانتا إلى حد كبير جزءاً من المشكلة في العراق، ولا يمكن أن تأتمنا لكي تكونا جزءاً من حل أصيل"[٧٦].

وبذلك تكون الإستراتيجية التي عرضت في كانون الثاني ٢٠٠٧م، قد خالفت مقترحات الحوار أو التفاوض مؤكدة انه من الملائم الكفاح ضد التدخل السوري والإيراني، الدولتان المتهمتان بلعبة التطرف، "وان تتمثل النافذة الإقليمية للإستراتيجية في تعزيز العلاقات مع الإصلاحيين" الذين سيتقاسمون الأهداف الأمريكية نفسها حول الشرق الأوسط، ومن ضمنهم الحلفاء، مثل:

---

[٧٢] **Michael Rubin, u-s policy options in Iraq, House Foreign Affairs Committee, July 17,2007.**

[٧٣] **Joseph Lieberman on u-s attacking Iran, Future atlas, June 10 th, 2007.**

[٧٤] **محمد ابو رمان، مصدر سبق ذكره.**

[٧٥] **Sheryl Gay Stolberg, Kate Zernike,<<Bush Backs Away From 2 Key Ideas of Panel ob Iraq>> op-cit.**

[٧٦] **Robert H.reid, Differences Snart Iraq plan, Associated press, Jan 16, 2007.**

إسرائيل، وتركيا، و"الحكومات المسئولة" في مصر، والأردن، وكذلك مع أنصار الديمقراطية في لبنان أو في الأراضي الفلسطينية[٧٧].

المطلب الخامس: انجاز الشرعية الدولية والداخلية:

تستند حالات التدخل الدولي في اغلب الأحيان إلى عدة مصادر للشرعية يتم على أساسها تبرير التدخل والاستمرار فيه، وفي هذا الإطار كانت الولايات المتحدة قد اختبرت مصادر مختلفة من الشرعية الدولية والداخلية في أثناء وما بعد احتلالها للعراق، رغم أن الأسس التي اعتمدتها للشرعية لم تكن كافية ومقبولة على نطاق واسع، فضلاً عن أن درجة الالتزام بها كانت متباينة.

وإجمالا كان أداء الإدارة الأمريكية سيئاً للحصول على الشرعية الدولية لاحتلالها للعراق، وتعثرت بشكل سيء في متابعة الوصفات المناسبة لبناء الشرعية الداخلية.

إن النجاح في الحصول على الشرعية الدولية يعتمد تباعاً على تسخير القانون الدولي وهياكله، وتقليل التهديدات للأمن والسلم الدولي، والتمسك بالانتخابات الديمقراطية وفرض حقوق الإنسان، وإظهار فعالية حكومية، وتوفير قيادة كاريزمية، ويضع حداً لصراعات المرحلة الوطنية[٧٨].

إذ في البداية كان الاعتراف المتزايد بان الانتهاكات الشنيعة لحقوق الإنسان يمكن أن تبرر التدخل الدولي، وعند المحافظين الجدد كان هنالك تعاطف إلى حد ما مع ما يسميه "جوزيف ناي" بـ "القوة الناعمة"، وذلك بوصف أن التأكيد على الديمقراطية وحقوق الإنسان يمكن أن يساعد على جعل السياسة الأمريكية جذابة إلى الآخرين عندما تظهر هذه القيم في كونها أصيلة، وتتم متابعتها على نحو منصف بحيث تصبح انتهاكات حقوق الإنسان لنظام (صدام حسين) من المصادر الرئيسة للشرعية لما بعد الحرب. وقد مكن ذلك في جزء منه الولايات المتحدة في تبرير هجومها على العراق بحجة وجود انتهاكات لحقوق الإنسان من قبل النظام السابق، وقد ارتكزت العقوبات والقيود الدولية المستمرة على العراق، مثل: مناطق الحظر الجوي في جانب أساسي منها على منع انتهاكات حقوق الإنسان للأكراد، والمجموعات الدينية والاثنية الأخرى التي عارضت (صدام حسين)[٧٩]، فمع بداية الهجوم، كان الرئيس بوش قد ادعى بأن الحرب، وإزالة (صدام حسين) من السلطة تمنع انتهاكات إضافية لحقوق الإنسان، وستحسن من وضعها في العراق، وقد استمرت الإدارة حتى بعد أن أعلن الرئيس (بوش) انتهاء المظاهر العسكرية للتدخل، بوصف (حقوق الإنسان) كهدف لحضورها العسكري والسياسي في العراق[٨٠].

ولكن سوء تصرف قوات الاحتلال، والاعتقالات الكيفية، والحجز المطول للأشخاص دون توجيه التهم إليهم، وما كشفت عنه فضيحة (أبو غريب)، قوضت تماماً أي إدعاء بأن التدخل حسن فعلياً من حماية حقوق الإنسان[٨١]، وكذلك حدد الرئيس (بوش) التهديدات إلى السلام والأمن العالمي كتبرير رئيس لبدء الحرب، وإجبار (صدام حسين) على ترك السلطة[٨٢]، وبشكل خاص جادل بانّ هذه التهديدات نابعة عن امتلاك (صدام حسين) لأسلحة الدمار الشامل، والإمكانية

---

(٧٧) **Condoleezza Rice, Briefing, January 11, 2007, op.cit.**

(٧٨) **See Hebry H. Perrit,jr. structures and standards for political Trusteeship, 8 u.c.L.A.J.INTELL.8 Foreign Affairs, 2003, p385**

(٧٩) **No Fly zones: The Legal position, Feb 19,2001. http://news.bbs.co.uk/ilhi/worldmiddle_east/1175950.stm**

(٨٠) **United States Department of state, interview of the president by Al-sharq Al-Awsat(Nov,19,2003), http://www.state.gov/pleur/rls/rm/2003/26561pf.htm**

(٨١) **See Amnesty International, Reconstruction After the New in Iraq- The Human Rights View(Aug,2003),http://web.amnesty.org/pages/irq-torture-eng.**

(٨٢) **President George W. Bush, Televised Address(Mar 17, 2003). http://www.whitehouse.gov/news/releases/2003/03/20030317-10.html.**

الوشيكة لاستعمالها، وعليه فان الحرب بحسب ما صرح به الرئيس (بوش) كانت قانونية في ظل حق الدفاع عن النفس، وفي ظل قرارات مجلس الأمن السابقة[٨٣].

وقد أخفقت الولايات المتحدة في إقناع المجموعة الدولية بشكل كبير أن أياً من هذه التبريرات كانت صحيحة[٨٤]، إذ كانت خطابات الإدارة تعكس تصورات انفرادية تختلف عن تصورات الآخرين في العالم للتهديد العراقي للأمن والسلم الدوليين، ونفى غياب دلالة على وجود روابط بين نظام (صدام حسين) والقاعدة، والمنظمات الإرهابية الأخرى، وغياب أسلحة الدمار الشامل إمكانية أن يحسن الهجوم على العراق من السلام والأمن العالمي في استنتاج المعهد الأمريكي للسلام الذي يوضح في تقريره أن التدخل الأمريكي في العراق لا يتمتع بالشرعية الدولية المستندة إلى قيامه بتخفيض التهديدات للسلام والأمن العالمي[٨٥].

كما إن تذرع الإدارة أن الحرب قد جاءت في ظل قرارات مجلس الأمن السابقة يبدو ضعيفاً، إذ تعد موافقة مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة على التدخل الدولي مقدماً أو بعد التدخل مصدراً قوياً للمشروعية والشرعية الدولية، وهذه المسلمة تتمتع بمساندة مشكوك فيها في كلاً من ممارسات الدول وثقافة القانون الدولي[*]، ولكن لا الموافقة المسبقة، ولا اللاحقة كانت قد تمت الاستعانة بها في احتلال العراق، فالسياسة الأمريكية لم تسع بوضوح إلى موافقة مجلس الأمن حتى حزيران من العام ٢٠٠٤م، وكانت مستشارة الأمن القومي حينذاك (كوندوليزا رايس) قد قالت في بداية غزو العراق: بأن الولايات المتحدة تصورت دوراً محدوداً فقط للأمم المتحدة في العراق[٨٦].

وعلى وجه العموم، بدت إدارة بوش راغبة شعورياً في دفع ثمن الشرعية الدولية المخفضة لكي تكون لديها سيطرة أعظم على العراق عن طريق اعتناقها لاحقاً لبعض الوصفات لبناء شرعية داخلية، وذلك بالسعي لإقامة أساس للديمقراطية الليبرالية، ووضع حد لنزاعات المرحلة الوطنية، وإدراك الحاجة لإستراتيجية خروج ملائمة[٨٧]، وقد تفحصنا في المطلب الثاني اعتراف إدارة (بوش) في مستوى معين من تجريد الحاجة لبناء مؤسسات الديمقراطية، ولكنها بشكل إجمالي كانت قد ذهبت بعيداً في تقدير السهولة لعمل ذلك، إذ أرادت تفادي انتخابات ديمقراطية بجهد متعمد في تحديد نخب محلية وخارجية مناسبة قبل أن تورق مؤسسات متوسطة للديمقراطية الليبرالية[٨٨].

ونرى أن هنالك تحولاً كبيراً قد طرأ على الالتزامات الأمريكية في بناء الشرعية الداخلية، اذ أضحى الحد من النزاع الداخلي، وصياغة إستراتيجية خروج متماسكة تحتل سلم الأولويات لدى الإدارة الأمريكية الحالية، فأما الالتزام الأول نرى أن التبرير الحقيقي في بعض

---

(٨٣) **Ibid.**

(٨٤) **Steven R.Weisman, Threats and Responses: Foreign Policy, Along Winding Road to a Diplomatic Dead End, N.Y.Times,Mar,17,2003,p-1.**

(٨٥) **الرئيس بوش كان قد صرح ان في العراق الحر لن تكون هناك حروب أخرى للعدوان ضد الجيران**
The white House, Global Message CApr.5, 2003).
http://www.withouse.gov/news/releases/2003/04/20030405-1html.

(*) **التدخل في تيمور الشرقية والبوسنة كانت قد تمتع بالموافقة الصريحة مقدماً، وفي كوسوفو الموافقة المسبقة لحملة قصف الناتو لم ترد، ولكن الموافقة المسبقة من قبل الأمم المتحدة سبقت دخول قوات الناتو، وإقامة الوصاية السياسية تحت إدارة الأمم المتحدة، أما في أفغانستان، فإن مجلس الأمن لم يقر على استعمال القوة بشكل واضح.**

(٨٦) **National Security Advisor Dr. Condoleezza Rice, press Briefing (apr,4,2003).**
http;//www.usinfo.state.gov/topical/po1/terror/texts/03040412.htm

(٨٧) **Henry H. Perritt,op-cit,pp:421-423.**

(٨٨) **President George W.Bush,Remarks at the 20 th Anniversary of the National Endowment for Democracy (Nov06, 2003).**
http://www.withehouse.gov/news/releases/2003/11/2003/06-3html.

الحالات الحديثة للتدخل الدولي، مثل: البوسنة، وكوسوفو، وتيمور الشرقية كان ان تنهي هذه التدخلات العنف الداخلي[٨٩]، وان النجاح في مثل هذه الحالات لإنهاء هذه النزاعات الوطنية ينتج شرعية داخلية، فضلاً عن الشرعية الدولية[٩٠]، ولكن استمرار النزاع في العراق لما بعد التدخل يمكن ان يقوض بسهولة الشرعية الداخلية، وإذا ما استطاع الاحتلال أن يسكن النزاعات الأساسية داخل العراق، فأنه من المحتمل أن يكون قد جذب نوعاً من الشرعية الدولية لتدخله، ولكن ابتداءً من كانون الأول العام ٢٠٠٣م، لم يخفض التدخل من نزاعات المرحلة الوطنية بين السنة والشيعة وبين هذه المجموعات والأكراد[٩١]، وفي الحقيقة حكومة التحالف الانتقالية كانت بانتظام تفاجأ بهذه الصراعات، وأجبرت بالابتعاد عن الإصرار بان يكتب مجلس الحكم العراقي الدستور، وذلك لانّ الصراعات الأثينية والدينية داخل المجلس كانت قد جعلت كتابة الدستور غير قابلة للتطبيق[٩٢]، ولذا فانّ التدخل في العراق لم يجرد الشرعية الدولية من فعاليتها في إنهاء نزاعات المرحلة الوطنية ليس فقط ، ولكن يبدو أنه أسهم في خلق الوضع الذي فيه هذه الصراعات قد تصبح أكثر إشكالية – بلغة الاستقرار السياسي، وليس حماية حقوق الإنسان- مما كانت عليه في ظل النظام السابق.

إن تصاعد أعمال العنف كانت من بين المصادر التي قوضت الشرعية الدولية للولايات المتحدة[٩٣] فكلما ازدادت حدة وتائر العنف تداعت أسس الشرعية الدولية، ويشير " Larry Dimond" خبير الديمقراطية، والذي كان يقدم المشورة لهيأة قوات التحالف "إن من ابرز المشكلات الدائمة التي تواجهها هو أن الولايات المتحدة قوضت شرعيتها، وهي تحاول فرض سيطرتها على العراق، وتزداد حدة مشكلة الشرعية في المناطق التي تسكنها جماهير السنة، فقبل إجراء الانتخابات كانت السنة تنادي بعدم شرعية الانتخابات، لكون النظام القائم ليس في مصلحتهم، وربما يعود بالدرجة الأساس إلى رفضهم للنظام السياسي من أساسه"[٩٤].

ومن الأمور الأكثر إثارة للاهتمام، هو أن الولايات المتحدة أصبحت هي بؤرة اهتمام معظم عمليات العنف، ويقول كل من "Fredrick Barton و "Bathshega Ceocker : "إن وجود القوات المتعددة الجنسيات يعدّ أمراً ضرورياً لتأمين السلام في العراق، ولكن في الوقت نفسه ، هذه القوات تعد في حد ذاتها جزءاً من المشكلة، بالنظر لأنها تشعل (التمرد)، إذ أن غالبية الأحزاب والمجموعات السياسية العراقية لا تتفق إلا في موضوعات قليلة، ومن بين ذلك إنهم متفقون على الرغبة في إنهاء الوجود العسكري الأمريكي في المدى القصير، فالكثير من الجماعات السنية تجعل من هذه القضية موضوعاً مشتركاً للتحالف مع المجاهدين الأجانب رغم ما يكنونه لهم من ازدراء"[٩٥]، وتظهر استطلاعات الرأي العام هذا الاتجاه بثبات، فالمسح السنوي الشامل للعراق الذي أجري من قبل

ABC News وUSA Today و ARDو The BBC ، يبين بأنه في عام ٢٠٠٤ ، فقط ١٧% من السكان العراقيين يعتقدون ان العنف ضد القوات الامريكية كان مقبولا ، في حين

---

(٨٩) Henry H.Perritt,op-cit,pp:398-404.
(٩٠) Ibid.
(٩١) How to Rebuild Iraq, Peace watch online, No.2,10 June,2004. http://www.usip.org/peacewatch/2004/gliraq4.html.
(٩٢) Faleha Jabar,op-cit.
(٩٣) Fareed Zakaria,Our Last Real chance,Newsweek,Apr 19,2004.p:44.
(٩٤) دانيال بايمن، خمسة خيارات سيئة أمام العراق، ترجمة مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية في القاهرة،مجلة سرفيفال(Survival)،مجلد ٤٧،عدد١،ربيع٢٠٠٥،ص:١١.
(٩٥) المصدر السابق نفسه، ص:٧.

أرتفع هذا الرقم الى ٥١% عام٢٠٠٧ [٩٦] . وقد ذكر (زبغنيو بريجنسكي) بأن ما أزعجني في شهادة وزيرة الخارجية (رايس) أمام لجنة العلاقات الخارجية في الكونكرس بالدرجة الأولى ما هو ضمني في فكرتها بان ما سنفعله في العراق هو إطالة انغماسنا، وهي الفكرة ذاتها التي دارت حولها أسئلة السناتور" Sarbanes" ان هنالك نوعاً من الوصاية التي لها تقريبا ملامح استعمارية، فـ ((نحن سنخلق في الواقع عراقاً، واعتقد حقا بان هذا ليس في الواقع يشدد من استياء العديد من العراقيين ضدنا فقط ، لان النزاع في العراق يعمل على مستويين هو نزاع طائفي بين الشيعة والسنة، ولكنه أيضا نزاع قومي للعديد من العراقيين ضدنا))[٩٧]، كما إن الجهود التي تبذلها الولايات المتحدة في كسب ود العراقيين تأتي في بعض الأحيان بنتائج عكسية، وفي هذا الشأن يقول كل من " Michael OHamelon و James Steinlerg" بأنه: "كلما أكثرنا من الكلام حول بقائنا في العراق بحسبما يستلزمه الموقف، كلما ظهر ذلك كما لو أننا نحاول أن نفرض رؤيتنا على العراق، وهذا ما ينفر عامة العراقيين منا"[٩٨].

ومن جانب آخر قاد العدد الضخم من القوات الأمريكية الموجودة في العراق التي يعتمد عليها النظام الجديد لاستتباب الأمن إلى أن تفتقر الحكومة العراقية المؤقتة للشرعية في نظر الكثير من العراقيين، إذ إن أي قائد سياسي سيظل يواجه أياماً عصيبة لكي يتخلص من الانطباع بأنه تحول إلى دمية في أيدي الأمريكيين، فالعراقيون لم يخفقوا في اكتشاف المدى الذي شذبت فيه حكومتهم المنتخبة ، فالاستطلاع الذي أستشهد به فوق يظهر أنه بحلول ربيع عام ٢٠٠٧ ، ٣٤% فقط من العراقيين ، يعتقدون ان بلادهم كانت مدارة من قبل حكومتهم الخاصة، مقابل ٥٩% من العراقيين اعتقدوا ان الولايات المتحدة الأمريكية كانت مسيطرة عليها، وعليه فان الحكومة العراقية كانت مسروقة الشرعية في نظر ناسها [٩٩].

ولسوف تواجه الحكومة الجديدة ضغوطاً هائلة لكي تبعد نفسها عن واشنطن، وكما يقول "Michael Eisentadt" : ((إن قيام عراق موال لأمريكا ليس في الحسبان))[100]، إن القوات الأمريكية حالها حال أي قوات احتلال سرعان ما ستصبح مكروهة، حتى ان استطاعت أن تبني مستودعات كبيرة من الشرعية الداخلية تجعلها تتمتع بمدة أطول من الشعبية، ولكن في النهاية الناس المؤيدين لها سيتساءلون من أية سلطة مرتهنة في أيادي المحتل، وسوف يصرون على أن تقوم سلطات الاحتلال بتسليم كل السلطة المتبقية إلى مؤسسات محلية مسئولة، وهذا ما حدث بسرعة كبيرة في العراق قياسا إلى التدخلات الدولية الأخيرة الأخرى. وتبين الاستطلاعات الأنفة الذكر ، بأنه بحلول شهر آذار ٢٠٠٧ ، ٧٨% على الأقل من العراقيين عارضوا وجود القوات الأمريكية مقارنة بـ ٦٥% في تشرين الثاني ٢٠٠٥ و٥١% في شباط عام ٢٠٠٤ [١٠١].

إن الاستياء المبكر للاحتلال الأمريكي كان مفاجئاً للإدارة، ولكن كان يمكن توقعه بسبب الأداء السيئ للاحتلال تقريباً بلغة كل العلامات المنجزة للشرعية الداخلية، وربما السبب وراء تقويض الشرعية الداخلية إلى مثل هذا المدى يرجع إلى أن الانتباه المتأخر لعلامات الشرعية الداخلية ربما قد جاء متأخراً جداً.

---

[٩٦] **Patrick Cockburn and Tom Engelhardt and TomDispatch , A Small War Guaranteed to Damage a Superpower, May 10, 2007.**
http://www.antiwar.com/engelhartd/?articleid=10939

[٩٧] **The future of u-s.policy in Iraq,op-cit.**

[٩٨] **دانيال بايمن،مصدر سابق،ص:٧.**

[٩٩] **Patrick Cockburn , op-cit .**

[١٠٠] **المصدر السابق نفسه، ص:١١.**

[١٠١] **Patrick Cockburn , op- cit .**

أن تراكم العنف لا ينبع فقط من كون استياء العامة من الحضور العسكري الأمريكي قد بلغ مداه، ولكن اضطراد التأييد في العالم الإسلامي والعربي لفكرة تنظيم القاعدة بأن الولايات المتحدة تسعى لاستعباد العالم الإسلامي، ولذا فهي السبب الرئيس لمشكلاته، ويلقي أحد كبار ضباط الاستخبارات الأمريكية باللوم على الحرب التي شنتها الولايات المتحدة ضد الإرهاب وعدّها المسئولة عن هذه الكارثة، وفي ذلك يقول: ستكون أمريكا في نظر (بن لادن) بوصفها الحليف الذي لايمكن الاستغناء عنه "كون الولايات المتحدة هي التي تعطي الذرائع لـ(بن لادن) لإسناد أعماله الإرهابية"[١٠٢]، ومن ثم من الأمور الخطرة أن يتحول العراق نفسه ليصبح ساحة جديدة للجهاد، إذ يتقابل المجاهدون الجدد القادمون من وراء الحدود، ويكتسبون خبرات قتالية، ويبنون روابطاً وعلاقات أبدية فيما بينهم تمكنهم من العمل معًا في السنوات القادمة، وحتى ان تركوا العراق وكما يقول "Alexis Debat" المسئول السابق في وزارة الدفاع الفرنسية "يسعى المجاهدون إلى تحويل العراق إلى ساحة تماثل ما كانت عليه أفغانستان قبل خريف العام ٢٠٠١م، بحيث يصبح المكان الأمثل لترويج إيديولوجياتهم، وساحة لتدريب المنضمين الجدد إليهم، فضلاً عن ان يكون ملاذاً آمناً لقياداتهم"[١٠٣].

أن الافتراض المبني على أساس أن "القاعدة" تجذرت في العراق،ومن ثمّ قد أضحت إحدى المصادر الأساسية للعنف فيه سرعان ما تداعت أسانيدها، إذ يتفق الكثير من الخبراء المعنيين بالشرق الأوسط، أن سيطرة "القاعدة" على العراق غير محتملة((فطبقا لتقرير حديث للـ CSIS يشير (أنتوني كوردسمان) الى أن القاعدة لا تسيطر على التمرد السني في العراق))[١٠٤]، وهي النتيجة نفسها التي خلص إليها استفتاء مجلة السياسة الخارجية، ومركز للتقدم الأمريكي اللذان قاما بإحصاء آراء (١٠٨) من خبراء الشؤون الخارجية بمختلف الاتجاهات السياسية حول الإرهاب والقضايا المتعلقة به عن طريق سؤالهم، ماهي البلدان التي من المحتمل أن تكون المعقل القادم للقاعدة، أجاب الخبراء بان (الباكستان) هي المرشح الأول بـ (٣٥%) ، في حين أحتل العراق المرتبة الثانية بـ(٢٢%) ، والصومال بـ (١١%)، والسودان بـ(٨%)، وأفغانستان بـ (٧%)[١٠٥] .

وسوف يأتي العنف أيضاً من خارج "دوائر المجاهدين"، وعلى وجه الخصوص من إيران التي ازداد نفوذها بشكل قوي في العراق، والتي تقوم بشن عمليات هجومية ضد الولايات المتحدة، وهذا النفوذ –الذي ربما لم يحقق بعد غاياته وأهدافه النهائية- لايزال بعيداً عن السبب في وقوع كارثة، ولكن رغم ذلك، فان لدى إيران القدرة على تغيير الموقف الأمني السيئ حالياً إلى شيء مرعب، وكنتيجة لذلك، فإن إيران لديها وسيلة ضغط إضافية على واشنطن، والتي تمكنها من مقاومة الضغوط الأمريكية على قضايا أخرى، مثل: البرنامج النووي الإيراني الذي تعارضه الولايات المتحدة.

إن الالتزام الأمريكي بإقامة عراق مستقر يكون دعامة لشرعية وجودها في العراق لم يكن بالإمكان الاستمرار به، فمن أجل احتواء العنف أصبح من الحكمة الاعتقاد بأنه يجب على الولايات المتحدة أن تنسحب من العراق، وهذا أيضاً ما تعارضه إدارة (بوش) لكون الانسحاب كان نصيحة سيئة في لبنان والصومال، اذ يشجع الانسحاب الإرهاب، ويستشهد بـ(أسامة بن لادن) في كل المثالين عندما حشد أتباعه لإرهاب أبعد، وهذه الإستراتيجية لم تعمل أيضاً عندما حكمت الطالبان (أفغانستان)، ويستشهد الرئيس (بوش) في خطابه في ٢٣ أيلول ٢٠٠٧م، بأحداث الحادي

---

[١٠٢] المصدر السابق نفسه ، ص:١٣.

[١٠٣] المصدر السابق نفسه ، ص: ٧.

[١٠٤] Wargaming Iraq s future, Future Atlas, July 28th,2007.

[١٠٥] Terrorism: bases and Nukes, Future Atlas, August 21 st,2007.

عشر من أيلول، لأولئك الذين يجادلون بان النزاع في العراق هو مجرد حرب أهلية ليذكر جمهوره ضمنياً أن هذه الهجمات قد جاءت من بلاد متورطة في حرب أهلية كانت الولايات المتحدة قد أهملتها[١٠٦]، ولذا من الخطر الاعتقاد في عصر العولمة أن تعمل هذه الاستراتيجية جيداً في العراق، فبدلاً من جلب الاستقرار أو النصر، فأن الانسحاب –حتى الجزئي- سيضمن الفوضى والهزيمة، إذ أن انسحاباً سابقاً لا، وانه سيكون أمراً مفجعاً، اذ من الممكن أن يتحول العراق إلى قاعدة للمجاهدين، كما ستكون هنالك فرص أقل لان يصبح العراق صوتاً قوياً مؤيداً للغرب في العالم العربي.

الخاتمة:

إن تفحص عملية المراجعة كانت قد أظهرت بأن هنالك رؤيتين إستراتيجيتين للالتزام الأمريكي حيال العراق، الأولى/ كانت قد طالبت بالالتزام القوي لواشنطن، في حين أكدت الأخرى/ التخلي عن الالتزام غير المحدود. وقد انطلقت الرؤيا الأولى/ من أن تخفيض درجة الالتزام الأمريكي للعراق أو التخلي عنه ستكون له أثار عكسية عميقة وحتى مدمرة. وقد استند المدافعين عن السير في الخط الاستراتيجي نفسه القائم الآن على اعتبارات متعددة:

- إن انجاز المهمة الأمريكية سوف يعمل على تقييد الخسارة في مصداقية الولايات المتحدة في المنطقة، وفي أنحاء العالم كافة، والتي من المحتمل أن تجعل الأمم الأخرى في المنطقة –على وجه الخصوص- أقل ميلاً للتعاون مع الولايات المتحدة على أساس المصالح المشتركة بينهما كما أن السماح بانحدار العراق –إذا ما تم الانسحاب منه- إلى مهاوي حرب أهلية أو تسلط حكم استبدادي عليه سيجعل جهود الولايات المتحدة المستقبلية في العراق أقل اقتناعاً للعالم، اذ سيتحول الرأي العام العالمي من مجرد النقد الحالي لاحتلال الولايات المتحدة للعراق إلى نقد الولايات المتحدة لتركها العراق في حالة فوضى عارمة.
- ان مدة الانتقال التي تلي تسلم السلطة ستكون طويلة ودامية، إذ ليس هنالك حل قصير الأمد، وإنما قد يستغرق استقرار العراق سنوات عدة، والإدارة الأمريكية كانت قد رجحت على الأقل مابين خمس إلى سبع سنوات لبلوغ ذلك، وسيكون لهذا النهج الفرصة بالاستمرار والثبات في الاقتراب من حل مشكلات العراق، ولكن ساعة الانتصار في المصطلحات السياسية الأمريكية المحلية لم تتضح بعد، و كما جاء في خطاب الرئيس بوش في ١٣ أيلول ٢٠٠٧م، يجب أن ننجح.
- ان التهديدات العامة بترك واشنطن دعمها للحكومة العراقية أو تخفيضها له ستجعل حتى السياسيين الأكثر تأييداً للولايات المتحدة بان يتكيفوا مع خصومهم، فالفكرة الكامنة وراء عمليات النفوذ الإيرانية هي أن الولايات المتحدة تنقصها القدرة على الاحتمال مقارنة بما لدى الإيرانيين، وسترغب في ترك حلفائها يقعون في حبال طهران، وسوف يرتدون بعيداً وراء الحدود.

أما الرؤيا الإستراتيجية الأخرى، والتي تبناها الديمقراطيون إلى حد كبير، فهي تؤكد انه يجب ان يشعر العراقيون بان لم يعد هنالك التزام أمريكي غير محدود للقوات الأمريكية، وبان الولايات المتحدة لن تبقى هنالك في طريق غير محدود ومفتوح النهايات، ويفترض المدافعين عن الالتزام المحدود ان الانسحاب الأمريكي ينشط الراديكاليين، ويعجل من تجذّر كل النزاعات في الشرق الأوسط، ولكن ما يوازيه هو كون الاحتلال المستمر للعراق له أيضاً ذلك التأثير، وقد يكون الاستمرار بالمعركة مفيداً على بعض المستويات، إلا أنه ليس كافياً، وعندما لا يكون هنالك منظور

[١٠٦] **James Phillips, op-cit.**

لإستراتيجية أو هدف معقول، ولذلك فان نجاح الإستراتيجية في الطريق الذي تم تصوره أصلاً من قبل الرئيس بوش محدود جداً، إذ أضعفت الحرب قدرة واشنطن بشدة على ممارسة القوة العسكرية لإخافة أو فرض أو تدخل في المناطق الإستراتيجية الأخرى أو البلدان التي فيها نزاعات، كما إن الخسائر العسكرية الأمريكية في العراق كانت قد قوضت على نطاق واسع دعم رأي عام محلي للتدخلات العسكرية الأمريكية الحالية والمستقبلية لما وراء البحار للحفاظ على المصالح الأمنية والإستراتيجية للولايات المتحدة.

وعلى الرغم من انحدار شعبية الإستراتيجية الأمريكية في العراق، فإنّ ذلك لم يجبر إدارة الرئيس (بوش) على تغيير أهدافها وتصميمها على المضي قدماً إلى الأمام. كما إن الكونغرس يكشف مرة أخرى أنه ليس قادراً بعد على معارضة السلطة التنفيذية بشكل حقيقي في الميدان العسكري، إذ لم يستطع حجب الدعم المالي للجيوش في زمن الحرب بوصفها موضوعاً مقدساً، وبالأخص للمرشحين في البيت الأبيض، ولهذا فإنّ الرئيس دستورياً يمكنه الحفاظ على الجيش في العراق إلى ما لانهاية إذا ما رغب في ذلك.